

بنك إسرائيل
يقترّب من رفع
الفائدة مع ارتفاع وتيرة
التضخم المالي!
صفحة (٤)ة

محور خاص:
ميزان القوى
في الخريطة
الحزبية الإسرائيلية
صفحة (٦)ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٧/١٧ الموافق ٤ ذو القعدة ١٤٣٩ هـ العدد ٤٢١ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
مركز فلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مساع محمومة للمصادقة النهائية على «مشروع قانون القومية» قبل عطلة الكنيست الصيفية يوم ٢٢ الجاري!

* حذف بند يسمح بالتمييز في مجال الإسكان على أساس القومية
أو الدين واستبداله ببند يحثّ على الاستيطان اليهودي بشكل عام*



(إبنا)

زمن نتنياهو: مسيرة متسارعة لتجدير اليمين قانونيا في إسرائيل.

توصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»، أول أمس الأحد، إلى اتفاق حول ادخال تغيير رئيسي في «مشروع قانون أساس: القومية» ينص على حذف بند يسمح بالتمييز في مجال الإسكان على أساس القومية أو الدين. ليحل محله بند يحثّ على «الاستيطان اليهودي» بشكل عام. والمقصود هو البند ٧ بـ "من مشروع القانون، الذي يدفع به قداماً حزب الليكود، وتأمّل الحكومة بأن تتم المصادقة عليه بصورة نهائية قبل نهاية الشهر الحالي. وحذر مستشارون سياسيون وقانونيون وآخرون من أن صيغة هذا البند تمييزية، وقد تثير ردود فعل ضد إسرائيل في الساحة الدولية. وفي محاولة لكسب دعم أوسع لمشروع القانون وإسكات الأصوات المتعالية ضده، اقترح بينيت صيغة يتم من خلالها حذف البند واستبداله بدعوة لتعزيز الوجود اليهودي في المناطق التي تسكنها أغلبية عربية. وقال بينيت في بيان له إنه بعد مفاوضات مع رئيس الحكومة، تم الاتفاق على صيغة جديدة لهذا البند تنص على أن "الدولة ترى في تنمية الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستعمل على تشجيع وتعزيز إنشائه وتدعيمه". وأضاف بينيت أن النسخة الجديدة من مشروع القانون ستعرض على لجنة للكنيست قبل التصويت النهائي عليها في الكنيست لتصبح قانونا قبل خروج الكنيست في عطلة صيفية يوم ٢٢ تموز الحالي. وأشار أيضاً إلى أن مشروع القانون هو تشريع هام لا ينبغي تأجيله، على الرغم من التوترات على الحدود الجنوبية لإسرائيل مع قطاع غزة، وعلى حدودها الشمالية مع سورية.

وشارك آلاف الأشخاص، مساء السبت الماضي، في مظاهرة أقيمت في وسط مدينة تل أبيب ضد «مشروع قانون القومية». وسار المتظاهرون من «ميدان رايبين» في المدينة وحتى شارع «ديزغوف»، حيث أقيم مهرجان خطابي تحدث فيه عضوا الكنيست أيمن عودة من القائمة المشتركة، وتمار زانديربغ رئيسة ميرتس، ومدنيون من منظمات المجتمع المدني. وتطرقت زانديربغ إلى تفاقم الوضع الأمني في منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، فقالت إن هذا التناقض حدث لكون الحكومة لا تمتلك أي حل لمشكلة غزة، وأكدت أن كل ما لدى الحكومة هو الدفع قداماً بقوانين عنصرية، على غرار «مشروع قانون القومية»، الذي وصفته بأنه «قانون أساس: العنصرية».

وأكد مندوب منظمات المجتمع المدني أن أكثر ما يؤخذ على مشروع القانون المقترح أنه يجرد اللغة العربية من مكانتها كلغة رسمية في إسرائيل، ويكسر الرموز اليهودية للدولة، علاوة على تعريفها بأنها دولة قومية لليهود، وسماحه بإمكان إقامة تجمعات سكانية على أساس عرقي أو ديني. وأشاروا إلى أن مشروع القانون واجه انتقادات شديدة من رئيس الدولة الإسرائيلية زئوفين ريفلين، وتعرض إلى انتقادات من عدة جهات خارج إسرائيل مثل الاتحاد الأوروبي وغيره.

والتق رونق ناطور، المدير العامة المشاركة لجمعية سيكوي، الجمعية العربية اليهودية لدعم المساواة في إسرائيل، كلمة في المظاهرة أكدت فيها أن مساعي الحكومة لفرض وطن حصري لليهود دون سواهم في إسرائيل ستبوء بالفشل، كما حذرت من أن المقصود بهذه السلسلة من

التشريعات هو إشغال المواطنين بصراعات تنسيهم العدو الأساسي وهو الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني. ومما جاء في خطاب ناطور: "لا يوجد أي فلسطيني من مواطني إسرائيل الذين يظهرون اليوم هنا، لم يسأل نفسه: لماذا نحن كأقلية أصلانية وكمواطنين نعاني التمييز منذ قيام الدولة وحتى اليوم، ننتفض ضد قانون القومية؟ لماذا نعارض قانوناً أتى لمصادرة مساواة غير قائمة أصلاً؟ وما دام انتمائنا وملكانا لهذا المكان غير مرهون بأي تشريعات ومهما يكن مصدرها، فلماذا كل هذا الضجيج؟ لماذا نقف اليوم هنا من مختلف الشرائح بعدما تمكنت هذه الحكومة والحكومات السابقة من قطع مشوار طويل في شرعة القوانين العنصرية، المعادية للديمقراطية والمناهضة للأقلية العربية في البلاد، مثل قانون النكبة ومنع الأذان وغيرهما؟ على ما يبدو بتنا ندرك كلنا بأن جنون الرموز اليهودية للدولة وتفصيلها على الرموز الديمقراطية في قانون أساس، وإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية والمس بحقوقنا الأساسية كأقلية أصلانية تشكل اللغة العربية جزءاً من هويتنا وارتنا وثقافتنا، وشرعنة التمييز العنصري والفصل في أماكن السكن على خلفية قومية أو دينية وبشكل جارف حتى دون أي شرط، يهدف إلى تكريس البنية الهرمية بين اليهود وكل من هم سواهم في هذه الدولة، ما يعني المحاولة للقضاء على أي أمل بإقامة حياة مشتركة وتحقيق المساواة".

وأنته خطابها بالقول: "تحاول هذه الحكومة إقناعكم، أيها اليهود، بأن لغة هذا المكان، اللغة العربية، هي لغة خفيفة، وبأن إحياء النكبة والاعتراف

القضاة الجدد في المحكمة العليا الإسرائيلية يمهدون الطريق نحو تحقيق «الثورة المضادة»!

الإسرائيلية العامة على هذه الجبهة، والمتمثل في تحقيق «ثورة مضادة» على ما يعرف باسم «الثورة الدستورية» التي أحدثتها المحكمة العليا في أوائل تسعينيات القرن العشرين الماضي، إبان تولي القاضي أهارون باراك رئاستها. وفي أواخر شهر شباط الأخير، وفي إثر إنجاز «لجنة تعيين القضاة» مهمة تعيين قاضيين جديدين في المحكمة العليا، قالت شاكيد، بماخرة واضحة تماما، أنه «انتهت الآن عملية تغيير وجه المحكمة العليا»!

لكن الإنجاز الأكبر الذي حققته شاكيد، من وجهة نظرها، هو أنها تعتبر ثلاثة من بين القضاة الأربعة الذين اختارت «لجنة تعيين القضاة» تعيينهم في شباط من العام الماضي «مقربين منها»، إيديولوجيا ودينيا، متوقعة منهم أن ينشروا الروح المحافظة في المحكمة وأن يجسدوها، فعليا، في قراراتهم القضائية كافة. والقضاة الثلاثة المشار إليهم هم دافيد ميتنس ويوسف إرون وياعيل فيلنر.

أما القاضي الرابع الذي تم تعيينه فهو جورج قزا (العربي من يافا).

ومن بين القضاة الستة الذين جرى تعيينهم قضاة جديداً في المحكمة

حطمت وزيرة العدل في الحكومة الإسرائيلية الحالية، أيليت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي»)، رقما قياسيا في عدد القضاة الذين يعيّنهم وزير عدل إسرائيلي واحد في المحكمة العليا الإسرائيلية، إذ بلغ مجموع القضاة الذين تم تعيينهم في هذه المحكمة منذ أن تولت شاكيد منصبها هذا (وتولت معه منصب «رئيس لجنة تعيين القضاة» المشتق منه أوتوماتيكيا)، قبل ثلاث سنوات، ستة قضاة من أصل ١٥ قاضيا هم مجموع القضاة في المحكمة العليا الإسرائيلية.

وتستخدم شاكيد إنجازها، الشخصي والحزبي، هذا للمباهاة بأن «المحكمة العليا اليوم هي غير تلك التي كانت قبل ثلاث سنوات»، وفي هذا من المؤكد أنها لا تقصد التركيبة الشخصية فقط، إذ إنها نجحت في تعيين عدد من القضاة المعروفين بأنهم محافظون، سياسيا وقضائيا، وبعضهم من المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة، وإنما هي تقصد أيضا - وربما بالأساس - التوجهات السياسية التي تعتقد شاكيد بأن على المحكمة العليا «الجديدة» تبنيها وبناها وتجسيدها في قرارات قضائية متتالية تشكل لبنات متراكمة في الطريق نحو تحقيق الهدف المركزي الذي وضعته شاكيد واليمين

إسرائيل قلقة من فرض جمارك أميركية على بضائعها!

وبحسب «كالكايست» قال كاترييس لمولينبي: «إننا خائبو الأمل، فعلى الرغم من المكانة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل كصديقة حقيقية للولايات المتحدة الأميركية، وأيضا اتفاق التجارة الحرة بينهما، فإنه لا يتم استثناء إسرائيل من فرض الجمارك، كما حصل مع استراليا». وقال كاترييس إن فرض الجمارك سيضرب الصناعات الإسرائيلية في المعادن والألومنيوم، وخاصة المصانع القائمة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد. كما أن فرض الجمارك على الصادرات الإسرائيلية سينعكس سلبا على قطاعات صناعية أخرى.

وكان رد مولينبي أن الإدارة الأميركية تسعى إلى تقليص العجز في الميزان التجاري مع دول العالم، وبشكل خاص مع جنوب آسيا، ودول عديدة في العالم، وبحسب تقارير مكتب الإحصاء المركزي، فإن التبادل التجاري بين إسرائيل والولايات المتحدة يميل لصالح إسرائيل بفجوة كبيرة: ٦٦٪ صادرات إسرائيلية، مقابل ٣٣٪ استيراد بضائع أميركية.

يحظر فرض جمارك، بما فيها جمارك لحماية البضائع المحلية. وقال صناعيون إسرائيليون لصحيفة «كالكايست» الاقتصادية الإسرائيلية (تابعة لـ«يديعوت أخرونوت») إن الانعكاس المباشر لعدم استثناء إسرائيل من فرض الجمارك الأميركية، قد يكون تصفية صناعة المعادن الإسرائيلية، لأن أسعار المعادن الإسرائيلية، بعد فرض الجمارك عليها، لا تستطيع منافسة البضائع الأميركية في أسواقها.

وإلى جانب تكليف دريمر، أوفدت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية إلى واشنطن المسؤول عن التبادل التجاري بين الجانبين أوهاد كوهين- وقلت الوزارة إن الاتصالات ما تزال جارية، ولا يوجد رد أميركي نهائي.

كذلك توجه إلى واشنطن مدير قسم التجارة الخارجية في اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، داني كاترييس، الذي التقي مع المسؤول الأميركي عن التجارة مع أوروبا والشرق الأوسط، دانييل موليني.

كلمة في البداية

أبرز مسوّغات اليمين الإسرائيلي
لـ«مشروع قانون القومية»!

بقلم: أنطوان شلحت

يبدو من شبه المؤكد أن تستمر، خلال الأسبوع الحالي، المساعي المحمومة الرامية إلى المصادقة النهائية على «مشروع قانون القومية»، وهو مشروع قانون أساس، دستوري، يعزف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي.

وكجز رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال الاجتماع الذي عقده كتلة الليكود في الكنيست أمس (الاثنين)، تصريحاته بأن مشروع القانون هذا مهم للغاية بالنسبة إليه، وبأنه يرغب في إقراره بصورة نهائية قبل خروج الكنيست إلى عطلة الصيفية الأسبوع المقبل.

في غضون ذلك تراكمت المسوغات التي التجا اليمين الإسرائيلي إليها لتبرير سنّ هذا القانون.

ولعل أبرزها، وأكثرها جدة، إعادة التذكير بأن وثيقة تأسيس الدولة (وثيقة الاستقلال) ليس فقط تجنبت تعريف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية»، حيث أنها لم تتضمن أي ذكر لكلمة ديمقراطية، على مختلف تعريفاتها، ولو مرة واحدة، بل إن كلمة ديمقراطية شُطبت من تلك الوثيقة عمداً، كما تبين الوقائع التاريخية المرتبطة بعملية صوغها، وذلك لصالح الإبقاء على تعريفها بأنها «دولة يهودية».

وأشار عدي أربيل، مدير المشاريع في «معهد الاستراتيجية الصهيونية» (يميني)، إلى أن المرة الأولى التي ظهر فيها مصطلح «دولة يهودية ديمقراطية» في كتاب القوانين الإسرائيلي كانت في عام ١٩٩٢، مع سنّ قانوني الأساس للذين أرسيا قاعدة ما يسمى بالثورة الدستورية» التي قادها القاضي أهارون باراك، الرئيس السابق للمحكمة العليا، وهما «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، و«قانون أساس: حرية العمل»، وقد حدّد النص هدف هذين القانونين المختلفة: «تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية ضمن قانون أساس»، وقال إن هذا الهدف يسري، عمليا، على الدستور المستقبلي المتكامل لإسرائيل، لكنها ما تزال تفتقر إلى دستور، حتى الآن. وقد نصّت وثيقة إعلان تأسيس إسرائيل على أن دستور الدولة الجديدة سيوضع في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول ١٩٤٨، إلا أن الكنيست لم ينجح في التوصل إلى اتفاق على وضع الدستور، فتقرر التقدم نحو الدستور بصورة تدريجية، من خلال قوانين أساس يتم تجميعها، في الوقت المناسب، في صورة دستور متكامل.

وبرأي أربيل، فإنه بسنّ «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، حصلت ثورة دستورية في مكانة حقوق الإنسان في إسرائيل، وصوّب ميزان نحو هذه الحقوق قائلا: أصبحت من حقوق الإنسان حقوقا دستورية، فوق قانونية. وأصبحت السياسة الإسرائيلية، في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، سياسة دستورية، وبذا حدثت عملية دسترة للقضاء الإسرائيلي... ولئن كانت حقوق الإنسان قد اشتقت في الماضي من ترتيبات شتى في الفروع القضائية المتعددة، فقد أصبحت فروع القضاء المختلفة تشتق الآن من حقوق الإنسان الدستورية... وليست القوة السلطوية، بتوازاتها المستحقة، هي التي تقرر حقوق الإنسان، بل حقوق الإنسان، بتوازاتها الجديدة، هي التي تقرر القوة السلطوية.

وأشار هذا المحلل اليميني إلى أنه مع «الثورة الدستورية» التي أحدثها أهارون باراك، انكسر التوازن التاريخي ما بين قيم دولة إسرائيل كدولة قومية وبين قيمها كدولة ملازمة بالحفاظ على حقوق الإنسان. ووقفاً لقرائه في القضاء الإسرائيلي الحالي تقبّع قيم الدولة اليهودية في مكانة دونية من الناحية المعيارية، وتتخبط إسرائيل اليوم في حالة وصفها بأنها «ثورة دستورية»، فهي من ناحية معرّفة بأنها دولة يهودية وديمقراطية، لكنها تفتقر إلى أي مضمون دستوري بشأن طابعها كدولة يهودية. ومن بين قوانين الأساس، التي تمّ سنّها، تنطزق عشرة قوانين إلى طابع الدولة الديمقراطي، وتثريه بمضمون جاد، لكنّ أيّا منها لا يتطرق إلى طابعها اليهودي. وبلغ العدد الكلي لهذه القوانين، حتى الآن، ١٢ قانون أساس، هي (بحسب الترتيب الزمني): الكنيست، أراضي إسرائيل، رئيس الدولة، الحكومة، اقتصاد الدولة، الجيش، القدس، القضاء، مراقب الدولة، حرية العمل، كرامة الإنسان وحرية، الاستفتاء العام، ويؤدي هذا الواقع إلى نشوء ما يعتبر أنه «فجوة هائلة» بين «فكرة الدولة اليهودية، كما يراها المجتمع الإسرائيلي»، وبين مكانة إسرائيل الدستورية الفعلية. وبالتالي يعرّف «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي يجري إعداده هذه الأيام، إلى سنّ هذه الفجوة، على حدّ ما يقول.

ويؤدّه أربيل بأن دراسة أعدت لصالح «معهد الاستراتيجية الصهيونية» أثبتت أن تراجعاً دراماتيكياً قد حصل خلال العقود الأخيرة في الوزن الذي تقيمه المحكمة الإسرائيلية العليا لهوية إسرائيل اليهودية، بالمقارنة مع الوزن الذي تمتعت به هذه القيمة خلال السنوات الأربع وأربعين الأولى من عمر الدولة، أي قبل «الثورة الدستورية».

هل سيبقى جمهور اليهود الحريديم كتلة واحدة متجانسة على المدى البعيد؟

بقلم: عوفر حداد (*)

لا تعبير أعمق عن أزمة ضياع القيادة الهاخامية، المركزية، التي يعيشها جمهور اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) اليوم، من الصعود التي تكشفت في قيادات الأحزاب الحريدية السياسية، المرة تلو الأخرى خلال الفترة الأخيرة. أزمة التجنيد، العمل في خطوط السكة الحديدية في أيام السبت، الانتخابات البلدية القريبة- كل موضوع من هذه كان من الممكن أن يكون حالة واحدة، عينية، من اختلاف الآراء، لكن، عند وصل النقاط الكثيرة المتتابة، تتولد لدينا الصورة.

من الناحية التاريخية، تصرفت الأحزاب الحريدية كعضلة واحدة متماسكة في مختلف الصراعات ما بين الدين والدولة. وحتى لو كانت ثمة اختلافات في الآراء بين “صقور” أكثر تشدداً أو أقل، أو بين مصالح متداخلة، فقد استطاعوا التوصل إلى موقف موحد متفق عليه في الغالب. ويهدوء نسبي، من وراء الكواليس، اصطف أعضاء الكنيست الحريديم في صف واحد موحد وبمطالب موحدة في وجه العالم الخارجي، إدراكا منهم بان قوتهم تكمن في ذلك.

لكن الأمور تبدو مختلفة منذ فترة طويلة. فنانب وزير الصحة، يعقوب ليتسمان، رئيس “اغودات يسرائيل” التابعة للحركة الحسيدية، يجد نفسه وحيداً، مرة تلو الأخرى، وهو يخوض صراعات مبدئية في قضايا مركزية. يتسلق أشجارا عالية، بسرعة مذهلة، دون أن يكون زمامه جانبيه، ثم يبحث في نهاية المطاف، وحيداً أيضاً، عن سلام للزول. وموشيه غفني، رئيس “ديفل هتوراه” وشريك ليتسمان في القائمة الموحدة “يهדות هتوراة”، وكذلك رئيس “شساس” أربييه درعي، يقفان جانبا ويتدمرون من حين إلى آخر، من أداء ليتسمان، وهو أداء يميله ويوجهه الحاخام الأكبر والرئيس الروحي لطائفة “الحريديم الحسيديم” ويقوم ليتسمان بتنفيذه بإذعان تام.

غير بعيدة، تصدر لوائح الوزراء الذين يحظون بأعلى نسبة من رضى الجمهور الإسرائيلي. حصل على التقدير الأكبر من أولئك الذين لم يكن من الممكن أن يخطر في بالهم يوماً التصويت لجزئه. وما كان لزامئه حول طاولة الحكومة سوى أن يشعروا بالغيرة والحسد، فقط. لكنه عند تلك النقطة، تذكر. كأنها يستيقظ من حلوجيل - أن عليه الحذر من الزهو بكلمات الإطراء التي يقدفها عليه مشاهدو النشرات الإخبارية وقراء الصحف، فهؤلاء ليسوا من المصوتين - لا، ولا قاداته الروحيين بالتأكيد، قاعدته موجودة هنا، عميقا في الشارع الحريدي، الحسيدية، المتعصب جدا، في بعضه، هو (الشارع الحريدي - الحسيدي) الذي ينبغي عليه اكتساب تأييده وإشارة تقديره. وما المثير أكثر من التضحية بالنفس من أجل القيم التوراتية والتعصب في تنفيذ أحكامها.

وهكذا، وبعد أن استسلم لمعاركه ضد “الأكل السريع”، عاد بكل قوته إلى القضايا الجوهرية، كانت أزمة القطارات المثل الأفضل. تشرين الثاني ٢٠١٧، ليتسمان يهدد بتقديم استقالته، غفني درعي يضمنان إليه، بصراح عال، احتجاجا على المس بقدسية السبت، يخشيان الظهور - حاشا لله - كأنهما مساقومان، في نظر المصوتين لهما، لكنهما لا يتفان مع ليتسمان في التهديد ويتركانه يستقيل، وحده، من منصبه المحبوب، احتجاجا. بعد ذلك بفترة قصيرة، عاد نائب الوزير عبر الطريق الالتفافية التي اتاحتها له المحكمة العليا، خذاع، لا أكثر، لكن مع رسالة هامة للبيت أيضا. منذ ذلك الوقت، وجد نائب الوزير وقتا كافيا لنشر جملة من التصريحات والتعهديات، مرة عن تفكيك الحكومة، وأخرى ضد قانون التجنيد. وهو قانون “ولا في الأحلام”، بمواقفة ومباركة الأجهزة الأمنية. قانون لم يجرؤ حتى مندوبو الحريديم في “لجنة شاكيد” على أن يحلوا به.

قبل بضعة أسابيع، أدلى ليتسمان بتصريح آخر، كان أشبه بدعوة للمواجهة الصدامية، وهما لوجه، مع الجمهور غير الحريدي في مدينة القدس، حين طالب بإغلاق مجمع الترفيه في سوق “حناينه يهودا” في ساعات الليل، شرطا لدعم الحريديم لأي مرشح لرئاسة بلدية المدينة. لم يكن درعي وغفني مستعدين حتى للذأي بنفسيخما عن هذا المطب غير المعقول. إنه “المجلس” الحسيدي الذي أرسله، ثأنية، لخوض معارك لا ناقة له فيها ولا جمل، لكنه مثل الطالب الذي يلقي ذاته أمام الحاخام، انطلق إلى المعركة بكامل قوته، برغم علمه المسبق بأنها خاسرة وإلا أمل له فيها، إطلاقا.

هكذا، إلى حد بعيد، سيبدو اليوم الذي سيلبي “الحاخامين الأكبر”. لقد جرى تعويد الجمهور الحريدي، طوال عشرات السنين، على وجود القادة، العظام، هؤلاء الذين بكلمة واحدة فقط يُخرجون مئات الآلاف إلى الشوارع. هم يهزرون المسموح والمنعوع وحتى حين لا يقولون، فهم يقولون شيئا ما، على طريقتهم هم، بالشيفرة، التي يفهمها الجمهور ولا يطلب شيئاَ آخر غيره. وكلها أقوال من عند الرب. هذا منح السياسيين الحريديم الهدوء، على المستوى الجماهيري. عملوا بصورة حيثية من وراء الكواليس، محاولين التأثير على الحاخامين وتجنيدهم لدعم خطوات

سياسية معينة، في “شاس”، كان الحاخام عوفاديا يوسيف، وفي “يهדות هتوراة” الحاخام إلياشيف، ثم الحاخام شطاينمن لاحقا - وجميعهم رحلوا. لكن في اللحظة التي كان الحاخامون يقولون كلمتهم، بالصوت أو بالكتابة، يمكن أن ينتهي النقاش. يمكن أن نستذكر غلات أمسيات السبت التي ألقاها الحاخام عوفاديا يوسيف، ففي أوج العاصفة الجماهيرية المناوبة، كان يخرج، يلقي درسا في التوراة، ثم بجمل قليلة جدا يحسم الأمر؛ لهذه الجهة أو تلك، جيد أم سيء، نجس أم طاهر، كان، أحيانا، الشور، لكن ينبغي التعايش معها. ونشبت، غير مرة، خلافات في الآراء بين الحاخامين أنفسهم، لكنهم كانوا يحفظون احترام بعضهم بعضا، في الغالب.

بداية الانقسام الحريدي

بدأ الانقسام الحريدي، على نحو ضيق، بين جمهور “الليطائيين”، قبل سنوات من وفاة الحاخام شطاينمن. فقد قاد “الجناح المقدسي” حملة احتجاج صارمة ضد الحاخام، بصورة مباشرة. وصفوه بأنه مساوم ونسبوا إليه موافقة صامتة على إقامة وحدة «ناحل» الحريدية (في الجيش الإسرائيلي) وعلى تفاهات مع الجيش حول مسار مخفف لتجنيد شبان حريديم لا يقضون أوقاتهم في دراسة التوراة. إزدادت هذه الصراعات احتداما كلما تقدم الحاخام في السن. وقف «الجناح المقدسي» ضد الحاخام بصورة علنية، ثم دفع بمرشحين عنه في الانتخابات البلدية، التف حوله غير قليل من المؤيدين ورسم لنفسه صورة التيار غير المساموم في القضايا والمواقف التي كانت القيادة المركزية تساهم فيها، ظاهريا.

يجدر هنا التذكير بأن ذلك الجناح، بالذات، هو الذي وهب نير بركات الدورة الأخيرة في رئاسة بلدية القدس، حين دفع قداما بمرشح عنه وشنت الأصوات الحريدية، عن قصد وسبق إصرار كما يقول البعض، خدمة لبركات بواسطة تصديع الكتلة التي كان بإمكانها ضمان رئاسة البلدية للمرشح الحريدي موشيه ليثون، بسهولة. وإذا ما أضفنا إلى هذا الصفقة التي عقدها بركات مع اتباع «حسيدية غور»، فسنرى من وما الذي تسبب بفوز المرشح العلماني على المرشح المتدين، الذي اعتُبر ممثلا للوزير درعي.

لم يز الجمهور الإسرائيلي في نهاية عهد «العظام»، ربما، نقطة تحول قد تقضي إلى تفكك الجمهور من الداخل. هذا صحيح جزئيا، فقط. فغيباب القيادة ذي السلطة يتيح قدرا أكبر من الحرية للفرد البسيط، الذي يصيح قادرا على وضع حدود أكثر مرونة لنفسه، حتى وإن اختار البقاء في إطار «الشارع الحريدي» وجزءا منه. ومع ذلك، يجدر الانتباه إلى ظاهرة جانبية أخرى مترتبة على غياب القيادة، وهي غياب صوت متعلق يقول إلى هنا، أيضا.

إن الحاخام عوفاديا، الحاخام شاخ، الحاخام إلياشيف والحاخام شطاينمن، كانوا قادة كبار القامة رفيعي الشأن قادرين على عقد التسويات وتحملها، كانوا سلطة قادرة على تطويق الواقع، بأثر رجعي أيضا. كانت أكتافهم عريضة إلى حد كاف، كان يكفي أن تثرى مئات الآلاف الذين شاركوا في وداعم الأخير، واحدا تلو الآخر خلال السنوات الأخيرة، حتى تدرك حقيقة أن الجمهور الذي سار خلفهم كان قريبا مخلصا لهم، وهم على قيد الحياة. لم يبق أحد من جيل العظام وقد تبدو النتائج الفورية في الميدان بصور أكثر طرفا، ثمة شخوص تحاول أن تحقق مركزها وبروزها من خلال الإيغال في التعصب والتطرف. وثمة اليوم طبقة كاملة، معتدلة جدا، من الجمهور الذي يشعر بأنه قد فقد آباءه الروحيين، لكنه برغم ذلك قد يعتبر تلك الأصوات المتطرفة «حراسا»، أولئك الذين قد يبدو غفني وأوري ماكليف، الحريديان المتزمتان، حيالهم، برنامعتيين يبدوران الزوايا لضمان بقائهما جزءا من اللعبة السياسية.

وإذا ما أضفنا إلى هذا، أيضا، الشعور السائد في الشارع الحريدي بأن ثمة حالة من التفكك، ليس في الهوامش فقط، فسنحصل على صورة تتعكس حالة من الذعر. فهناك أعداد متزايدة من الشبان الحريديم الذين يختارون الانخراط في التعليم الجامعي، والتجنّد في صفوف الجيش، وهناك انخفاض معدلات الولادة - وكلها ظواهر قد يعتبرها العلماني تطورا مباركا، لكن الشارع الحريدي ينظر إليها بكونها شارات تحذير. ثمة اليوم محاولة تقوم بها قيادات حاخامية معتدلة للإمسك بزمام الأمور وتهدئة الخواطر في ما يتعلق بقانون التجنيد، لكن من الصعب التنبؤ بمالات التطورات في أوساط هذا الجمهور الهائل، الذي يعدّ اليوم نحو مليون إنسان.

وما من شك في أن هذا الانقسام يتحول تدريجيا وببطء، إلى شرح عميق، وتمزق في العنطة، وسيجعل من الصعب عليه البقاء كتلة واحدة على المدى الطويل.

(*) محلل شؤون اليهود الحريديم في القناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية. هذا المقال نُشر في عدد حزيران ٢٠١٨ من مجلة “ليبرال” الشهرية الإسرائيلية. ترجمة خاصة.



البطالة في إسرائيل: مؤشرات تمييزية واضحة.

بحث جديد لسلطة التشغيل الإسرائيلية:

ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على شهادات جامعية!

*انخفاض في نسبة العاطلين عن العمل الذين ليس بحوزتهم أي تحصيل علمي *أصحاب الشهادات العليا من المتقدمين بالسن يستصعبون إيجاد فرص عمل جديدة *بحث مركز “أدفا”؛ استمرار الفجوات في معدلات الرواتب والأدنى من نصيب العرب والأثيوبيين*

عدد العاطلين عن العمل بين الأجيال الشابة حتى عمر ٤٤ عاما، تراجع بنحو ٥٦٦٠٠ شخص، فإن عدد العاطلين عن العمل بين شريحة المتقدمين بالسن، تراجع بما يلامس ١٠ آلاف شخص. ما يعني أن ٨٤٪ من هبوط البطالة كان بين الأجيال الشابة.

كما وجد البحث أنه حتى بعد الأخذ بالحسبان أن عدد العاملين ما دون سن ٤٤ عاما هو أكثر من الشريحة العمرية الأكبر، تبقى البطالة بين الأجيال الشابة أقل.

كما يتضح من المعطيات أنه خلافا للتوقعات هناك علاقة عكسية بين ارتفاع التحصيل العلمي وانخفاض البطالة. وقد تبين أنه كلما ارتفع التحصيل العلمي، فإن احتمال إيجاد مكان عمل في السنوات الأربع الماضية كان أقل. وعمليا فإن أشخاصا من دون شهادة إنهاء التعليم الثانوي، وجدوا أماكن عمل، ساهموا بـ ٥٧٪ في نسبة خفض البطالة، بينما الأشخاص الذين بحوزتهم شهادة إنهاء تعليم مدرسي، ساهموا بـ ٧٥٪ في خفض نسبة البطالة، أما الذين بحوزتهم شهادة تاهيل مهني أو جامعي، فقد ساهموا بنسبة ١٥٪ في خفض نسبة البطالة. وهذا في حين أن البطالة بين أصحاب الشهادات الجامعية، من عمر ٤٤ عاما وما فوق، ارتفعت خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة ٣٪.

ويتقول بحث سلطة التشغيل إن هذا الواقع ساهم في تغيير الانطباع حول المجموعات السكانية في جيل العمل، التي لها احتمال في إيجاد مكان عمل. وأولئك العاطلين عن العمل، فنسبة الأشخاص من دون تحصيل علمي، من اجمالي العاطلين عن العمل، انخفضت من ٢٥٪ في العام ٢٠١٣، إلى نسبة ٢٠٪ في العام الماضي ٢٠١٧. في حين أن نسبة الأشخاص من ذوي الشهادات التحصيل العلمي، من اجمالي العاطلين عن العمل، ارتفعت من ٢١٪ في العام ٢٠١٣، إلى نسبة ٢٣٪ في العام الماضي ٢٠١٧. وتتستحل النسب لدى ذوي أصحاب الشهادات العليا من المتقدمين بالعمر، ففي حين كانت نسبتهم ١٠٪ من اجمالي العاطلين عن العمل في العام ٢٠١٣، فقد ارتفعت إلى نسبة ١٤٪ في العام ٢٠١٧. ونسبة الشبان من عمر ١٥ عاما وحتى عمر ٤٤ عاما، من اجمالي العاطلين عن العمل، انخفضت من ٧٥٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٧٠٪ في العام ٢٠١٧.

كما أظهر البحث أنه في العام ٢٠١٣ كانت نسبة ذوي الشهادات الجامعية من اجمالي العاطلين عن العمل ٣١٪، وارتفعت النسبة إلى ٣٧٪ في العام الماضي ٢٠١٧. يشار هنا، في سياق متصل، إلى أن استطلاعا، نشرت معطياته في الأسبوع الماضي، عن أوضاع الأكاديميين العرب، من الحاصلين على شهادات جامعية في الألقاب الثلاثة، أظهر أن نسبة البطالة بينهم تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٤٤٪. وقد بادر للاستطلاع صندوق “ادموند دي روتشيلد”، بالتعاون مع جمعية “كاف مشغفيه” الإسرائيلية، وشمل الاستطلاع ألف جامعي عربي. واتضح من المعطيات أن ٤٠٪ من الحاصلين على ألقاب من الجامعات عاطلون عن العمل، وترتفع النسبة إلى ٥٢٪ لدى الحاصلين على الشهادات والألقاب من كليات أكاديمية (طالع تقريرا آخر ص ٧).

ويقول المحلل الاقتصادي أدريان فايلوت، في مقال له في صحيفة “كالكايبست”، إن الجانب الإيجابي في بحث سلطة التشغيل هو أن نقل الشرائح الفقيرة، من مجموعات تتلقى مخصصات اجتماعية، إلى سوق العمل قد نجح، فقد سعت سلطة التشغيل إلى تخفيض نسبة وأعداد الحاصلين على مخصصات ضمان الدخل (مخصصات أدنى من مخصصات البطالة)، وهذا تحقق. إذ انخفض عدد الحاصلين على ضمان الدخل من ١١٤ ألفا في العام ٢٠١٣ إلى ٧٠ ألفا في العام الماضي ٢٠١٧، بمعنى انخفاض بنسبة ٤٠٪.

ويتابع فايلوت أن المعطيات الأخرى مثيرة للقلق، إذ أن

الاسرائيلكي المنتزه



البطالة في إسرائيل: مؤشرات تمييزية واضحة.

بحث جديد لسلطة التشغيل الإسرائيلية:

ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على شهادات جامعية!

*انخفاض في نسبة العاطلين عن العمل الذين ليس بحوزتهم أي تحصيل علمي *أصحاب الشهادات العليا من المتقدمين بالسن يستصعبون إيجاد فرص عمل جديدة *بحث مركز “أدفا”؛ استمرار الفجوات في معدلات الرواتب والأدنى من نصيب العرب والأثيوبيين*

الوظائف الوسطية، بمعنى ما بين تلك التي لا تحتاج إلى أي تحصيل علمي، وبين التي تحتاج إلى شهادات جامعية، قد اختفت، وهذه ظاهرة تنتشر أيضا في الدول المتطورة، ولكنها تبرز أكثر في إسرائيل.

الفجوات في الرواتب

من ناحية أخرى، دل تقرير جديد لمركز أدفا للأبحاث الاجتماعية، على استمرار الفجوات في الرواتب. وقد تعامل التقرير مع معدلات الرواتب الفعلية، وليست الرسمية، التي كانت في العام الماضي.

وكالعادة، فإن اليهود الأشكناز هم أصحاب الرواتب الأعلى في البلاد، وبلغ معدل الرواتب بين أبناء الجيل الثاني من الأشكناز ١٠٤٠٠ شيكل، وهذا أعلى بمعدل ٣٠٠ شيكل عن معدل رواتب الأشكناز أبناء الجيل الأول.

وحل في المرتبة الثالثة أبناء الجيل الثاني من اليهود الشرقيين، الذين بلغ معدل رواتبهم ٩٣٣ شيكلا. وحل في المرتبة الرابعة، الجيل الثالث من الذي ولدوا في إسرائيل، وكان معدل الرواتب بينهم ٨٩٢٩ شيكلا. ومعدل رواتب المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق في العقود الثلاثة الأخيرة، كان ٨٢٣٢ شيكلا.

ويبلغ معدل رواتب العرب وفق تقرير أدفا ٦٧٠٠ شيكل، يليهم المهاجرون من أثيوبيا في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ بلغ معدل الرواتب لديهم ٥١٨٥ شيكلا. وقال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي، صدر في الأيام الأولى من شهر تموز الجاري، إن المعدل الرسمي للرواتب بلغ في شهر نيسان الماضي ١٠٤٠١ شيكل (٢٨٨٨ دولارا) بعد أن كان في مطلع العام ١٠٢٠٨ شواكل وما يعادل ٢٨٣٥ دولارا. إلا أن في فيات هذا المعدل فجوات كبيرة، إذ أنه فقط ثلث العاملين يتقاضون رواتب أعلى من المعدل العام، في حين أن الثلثين يتقاضون أقل منه. كما أن ٣٢٪ من الأجييرين يتقاضون رواتب الحد الأدنى وما دون.

ويتبين من تقرير سابق لبنك إسرائيل أن معدل الرواتب يسجل ارتفاعات دائمة في السنوات الأخيرة، بموازاة ارتفاع أعداد العاملين سنويا. وحسب ما ورد، فإنه منذ العام ٢٠١٢ وحتى نهاية العام ٢٠١٧ ارتفع معدل الرواتب العام بنسبة ١٤٪، في حين أن اجمالي التضخم المالي في ذات الفترة ارتفع بنسبة ٢٤٪. كما يشير التقرير إلى أن عدد العاملين في السنوات الماضية ارتفع بـ ٦٠٠ ألف عامل.

وكان أعلى مستويات الرواتب في قطاع العلوم والإعلام والتقنيات العالية، وبلغ أكثر من ضعفي المعدل العام. أما في قطاع الاستثمارات والخدمات المالية، فقد سجلت الرواتب أعلى نسبة ارتفاع -٧٥٪-، وبلغ المعدل ١٩٠١٣ شيكلا.

أما في قطاع التربية والتعليم، فقد بلغ معدل الرواتب ٧٩٠٣ شواكل، بمعنى ٧٧٪ من معدل الرواتب العام، وفي قطاع التمريض البيتي والرفاه الاجتماعي، بلغ معدل الرواتب ٨٩١٨ شيكلا. ومعدل الرواتب الأدنى هو في قطاع المطاعم والضيافة، إذ بلغ في العام ٨٧٨ شيكلا، وهذا أقل من الحد الأدنى من الرواتب، الذي بلغ في الشهر الأخير من العام الماضي ٥٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل حاليا ١٥١٤ دولارا.

يذكر أن معدل الرواتب العام لا يعكس معدل الرواتب الفعلي في سوق العمل الإسرائيلية، إذ أن معدل الرواتب العام يجمع كل الرواتب المسجلة ويقسمها بين العاملين، بينما معدل الرواتب الفعلي يتعامل مع مستويات الرواتب بحسب أعداد العمال، التي تتقاضى كل واحد من مستويات الرواتب، ولذا نرى أن معدل الرواتب الفعلي هو في حدود ٦٧٪ من معدل الرواتب العام، أو في حدود ٧٠٪ منه كحد أقصى.

عن أداء القضاة الجدد في المحكمة

العليا الإسرائيلية والطريق نحو تحقيق «الثورة المضادة»!



شاكيد (يمين) مع الرئيسة السابقة للمحكمة الإسرائيلية العليا ميريام ناورر.

بتعيين امرأة قاضية في المحكمة العليا خلال جولة التعيينات التي جرت في شباط الأخير. لكن فيلنر ادعت بان الالتماس «قدم إلى المحكمة متأخراً، فردته؛ أما فيما يتعلق بالسؤال المبدئي الذي يثيره الالتماس، فقد قالت فيلنر إنه «نظري وسابق لأوانه»!

في المقابل، أبدت فيلنر فاعلية واهتماما في القضايا التي تشارك في النظر فيها وتتعلق بحقوق الفلسطينيين (لم تصدر قرارات حكم نهائية بشأنها حتى الآن). فمثلا، خلال النظر في التماس يطالب بالسماح لسجناء أمينيين فلسطينيين بالخروج إلى إجازات، سألت فيلنر: «لماذا يستحق الأسرى الأمينيون اليهود الخروج إلى إجازات بينما الفلسطينيين لا؟».

وتنظر ياعيل فيلنر، أيضا، في التماس آخر تصفه المراسلة بأنه «أحد الملفات المشحونة جدا التي وصلت إلى المحكمة العليا»، إذ يدور الحديث عن شابين فلسطينيين من سكان قطاع غزة أصيبا بتياران جنود الاحتلال ويخيم خطر البتر على سيقانهم، بعدما أوضح مستشفى «الشفاء» في غزة أنه لا يمتلك الوسائل اللازمة لإنقاذ سيقان الشابين وطلب نقلهما إلى رام الله. لكن منسق عمليات الاحتلال في المناطق الفلسطينية لم يرد على هذا الطلب خلال فترة طويلة من الزمن، بل رفضه فقط حينما توجه مركز «عدالة» إلى النيابة العامة للدولة بشأن الموضوع، وفي إثر هذا الرفض، تقدم مركز «عدالة» بالتماس إلى المحكمة العليا يطالبها فيه بإجراء بحث عاجل في موضوع نقل الشابين إلى رام الله، لتجنبهما خطر بتر السيقان. لكن عشية النظر في الالتماس، جرى بتر ساق أحد الشابين الملتصقين.

خلال النظر في الالتماس، اقترحت فيلنر على الدولة الموافقة على النقل، مؤكدة أنه «ليس ثمة أدلة تثبت أن الشابين ناشطان في منظمة إرهابية». لكن الدولة أصرت على رفض الطلب، مما اضطر القضاة الثلاثة في هيئة المحكمة - وفي مقدمتهم فيلنر - إلى قبول الالتماس.

فقد «اختار عدم الانضمام إليهم وعبر عن موقف محافظ»، كما تقول المراسلة. إذ كتب يقول: «معرفة ساكني المبنى المعد للهدم بنوايا منفذ العملية ليست شرطا ضروريا لتنفيذ الأمر»؛ وأضاف: «رغم الشكوك التي طرحت مؤخرا، سواء في القرارات القضائية أو في الأدبيات، بشأن مدى الردع الذي يحققه هدم البيوت، إلا أنني أرى أنه حين يثبت القائد العسكري أن ثمة أثرا رادعا، جديا وجديرا، كما هو الأمر في حالتنا هذه، فليس ثمة مبرر للتدخل في قرار السلطات المسؤولة والمخولة صلاحية استخدام هذه الوسيلة».

ياعيل فيلنر:

قاضية المحكمة المركزية في حيفا سابقا، متدينة وكانت عضوا في حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية وشاركت في محاولاتها الاستيطانية الأولى في «سبسطية» في محافظة نابلس، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

هذه القاضية، التي انتُخبت لهذا المنصب لكونها سيدة أيضا، رفضت حتى الآن عددا من الالتماسات المبدئية التي تدور حول حقوق نسائية؛ على سبيل المثال، الالتماس الذي تقدم به «لوبي النساء» ضد الفصل الجندي في برنامج لتأهيل مستخدمي الدولة الحريديم. فقد أمرت محكمة العمل اللوائية تجسيد هذا البرنامج، لكن محكمة العمل القطرية ألغت القرار. وحين التمس «لوبي النساء» ضد قرار محكمة العمل القطرية هذا، قررت القاضية ياعيل فيلنر رفض الالتماس، سوية مع قاضيين آخرين هما يوسف البرون ونيل هندل. وعقب صدور قرار المحكمة العليا هذا، تحدثت عنه وزيرة العدل شاكيد فامتدحت وامدحت القاضية ياعيل فيلنر.

بعد ذلك بأيام، رفضت فيلنر التماسا آخر قدمه «لوبي النساء» أيضا، طالب فيه هذه المرة بإصدار أمر قضائي يلزم لجنة تعيين القضاة

الدولة للقانون الذي ينص على أن القرار بشأن طلب تصريح مكوث في إسرائيل لأسباب إنسانية «يجب أن يصدر في غضون مدة أقصاها نصف سنة». وحين طلب الملتمسون من المحكمة إلزام الدولة بدفع تكاليف المحكمة لهم، شرع سولبرغ في التحقيق مع المواطنة الفلسطينية صاحبة الالتماس بشأن ما إذا كانت قد دفعت اتعابا للمحامي أصلا!! في النهاية، رفض القضاة الثلاثة (سولبرغ ومينتس وأوري شوهم، رئيس محكمة الاستئناف العسكرية سابقا) الطلب، وقالوا في قرار حكمهم: «إلى جانب تقصير الدولة على الصعيد الإجرائي، من الجدير أن نذكر ونذكر بتفانيها على الصعيد الجوهري - منح ترخيص للمكوث في إسرائيل لأسباب إنسانية. الدولة تستحق الشكر على هذا من جانب صاحبة الالتماس»!

في مثال آخر عن أداء مينتس في المحكمة العليا، تورد المراسلة ما حدث الشهر الماضي حين انضم القاضي مينتس ويوسف البرون إلى قرار الحكم الذي كتبه القاضي سولبرغ في رفض التماس ضد منح «الصندوق القومي الإسرائيلي» (كيرن كيببت ليسرائيل) تمثيلا واسعا وبارزا في «سلطة أراضي إسرائيل». رغم كونه («الصندوق») هيئة تميز ضد المواطنين العرب بصورة صريحة وجليّة، فقد قال القضاة إنه «لا مانع من مشاركة جسم كهذا في اتخاذ القرارات نيابة عن الدولة وليس في هذا أي مساس بالحق في المساواة أو بكرامة المواطنين العرب»!! ثم ألزم هؤلاء القضاة الملتصقين بدفع نفقات المحكمة بمبلغ ١٥ ألف شيكل.

وفي تعقيب على هذا القرار، قال مدير مركز «عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، المحامي حسن جبارين، إن «القضاة الثلاثة فضلوا الإغفاء بدلا من توجيه الأسئلة». وأضاف: «بينما وجه القاضي سولبرغ أسئلة تقنية خاصة فقط، التزم القاضيان الآخران، مينتس وشوهم، الصمت التام، برغم أن هذا الملف يثير قضايا دستورية كثيرة، وصمتها كان مدويا».

في الصيف الأخير، وصل إلى طاولة مينتس التماس قدمه مستوطنون من بؤرة استيطانية تسمى «ديرخ هافوت» (طريق الأبياء) طالبوا فيه بـ«توضيح» أي: إلغاء قرار الحكم القضائي الذي كان صدر من قبل وأمر بإخلاء ١٧ مبنى في هذه البؤرة الاستيطانية. وبدلا من رفض مينتس هذا الالتماس أو تحويله إلى هيئة المحكمة التي تنظر في الملف الأساسي - وفق ما تقتضيه الأحكام القانونية - أصدر (مينتس) أمرا يقضي بإجراء «بحث عاجل» في الالتماس. وحين جرى «البحث العاجل»، بعد أسبوعين، قرر القاضيان غوزي فوغلان وميني مرزوز شطب الالتماس، فانضم إليهما مينتس أيضا!!

يوسف البرون:

هو رئيس المحكمة المركزية في حيفا سابقا، واجه تعيينه معارضة من جانب رئيسة المحكمة العليا وقاضياتها الآخرين حنان ميلنسر ويورام دانتسيغر (الأعضاء في لجنة تعيين القضاة آنذاك)، لكن شاكيد استطاعت التغلب على معارزتهم تلك.

في قرار الحكم القضائي الأول الذي أصدره كقاض في المحكمة العليا، بعد شهر واحد من بدء إشغال منصبه الجديد، «أوضح البرون للجميع أنه ينتمي إلى معسكر المحافظين»، كما أشارت المراسلة في تقريرها. فقد رفض البرون التماسا ضد هدم البيت الذي كان يسكن فيه أحد الشابين الفلسطينيين من بلدة قباطية (قضاء جنين) اللذين اتهمتا بقتل المستوطن رؤوبين شميرلينغ، من مستوطنة «الكتاه» يوم ٤/١١/٢٠١٧. فقد قال الملتصقون إن والد الشاب هو الذي يقيم في المنزل الآن، سوية مع زوجته الثانية وأطفاله الصغار وإن أبناء العائلة لم يكونوا على علم ببنية ابنهم تنفيذ مثل هذه العملية.

لم يكن القاضي البرون أول من يقر عمليات هدم كهذه، بل سبقه إليها قضاة آخرون كثيرون، من بينهم قضاة يمتصرون «البرالين» ولديهم حساسية لحقوق الإنسان». لكن هؤلاء، في الغالب، كانوا يسجلون نقدا لسياسة هدم البيوت، سوية مع مصادقتهم على تنفيذها؛ أما البرون،

إسرائيل تتبع واشنطن في خطوة فرض رقابة على استثمارات الصين!

* أبحاث في مكتب نتياهو لإقامة جهاز رقابة على الاستثمارات الأجنبية لغرض فرض قيود * إجراء يلحق بالولايات المتحدة

لكنه ينقض طلعات نتياهو لتوسيع العلاقات مع الصين * الاستثمارات الصينية في إسرائيل تزايدت في السنوات الأخيرة *

على وجه الخصوص. وهذا الموقف الصيني ساهم في عدم تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية، إذ أنه لم تتم عملية استقدام العمال الصينيين، وفي المقابل فإن وزارة البناء والإسكان تعترض، بناء على طلب اتحاد مقاولي البناء، تمديد تصاريح عمل ٣٢٠٠ عامل صيني، من خلال تقرير في الشهر الماضي إن احتكار «تنوفا» هيبت لأول مرة منذ ٧٠ مهنيون. لكن في ذات الوقت فإن قرار حظر العمل في القدس المحتلة لا يسري عليهم.

وفي السنوات الأخير تبرز الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي على مستويات عدة، منها شركات إنتاج، ولكن أيضا هناك استثمارات صينية في صناديق تقاعد إسرائيلية. غير أن التركيز هو على قطاع التقنيات العالية، بادعاء أن هذا القطاع ليس متطورا في الصين بالمستوى القائم في إسرائيل، ولذا فإن مستثمرين صينيين معنيون بالشاركة ما بين اقتصادهم والتقنيات الإسرائيلية.

والقضية الأضخم من ناحية إسرائيل كانت في العام ٢٠١٤، حينما اشترى مستثمرون صينيون شركة الألبان والأجبان الإسرائيلية الأضخم «تنوفا»، التي كانت ذات يوم معلما من معالم اقتصاد الحركة الصهيونية في فلسطين، كشركة تعاونية بين المستعمرات الزراعية في ذلك الحين، وبعد العام ١٩٤٨ تحولت إلى شركة شبه احتكارية لهذا القطاع الأساسي، حتى بدأت تظهر شركات صغيرة نسبيا تنافسها، وقال تقرير في الشهر الماضي إن احتكار «تنوفا» هيبت لأول مرة منذ ٧٠ عاما عن نسبة ٥٠٪، وبات ٤٩٪، بعد أن كانت الشركة تسيطر على ٩٠٪ من السوق حتى قبل ثلاثة عقود. وهذا أحدث ضجة كبرى في إسرائيل، وكانت نابعة من أنه لأول مرة تباع السيطرة كليا لشركة أجنبية، إذ سبقت الشركة الصينية في شراء «تنوفا» شركة هولندية، إلا أن هذه الأخيرة كان فيها شريك إسرائيلي.

ويضاف إلى هذا أن إسرائيل تنبئه إلى حقيقة ارتفاع السياحة من الصين، وقد بلغ عدد السياح من الصين في العام الماضي (٢٠١٧) ١٠٥ آلاف سائح، بزيادة ١٥٪ عن العام الذي سبق.

وبحسب التوقعات فإن أعداد السياح ستسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة أكبر.

تطوير دائم للعلاقات الإسرائيلية- الصينية

يتراوح التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل ما بين ١٠ مليارات إلى ١١ مليار دولار، وبمبيل الميزان لصالح الصين، وتتراوح النسب المتقلبة بين ٧٧٪ استيراد من الصين، في مقابل ٢٣٪ صادرات إليها.

وقالت تقارير أولية إن الثلث الأول من العام الجاري، ٢٠١٨، شهد مضاعفة لحجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين. وبحسب تلك التقارير، فإن حجم التبادل التجاري هذا مرشح للارتفاع أكثر في السنوات المقبلة، مع دخول اتفاقية التجارة الحرة مع الصين إلى حيز التنفيذ بشكل كامل في بحر العام الجاري.

ويستدل من المعطيات أن الحصة الأكبر في الصادرات إلى الصين هي من القطاع التكنولوجي، إن كان على مستوى المركبات الدقيقة، أو على مستوى المعدات، وتحتل في المرتبة الثانية المواد الكيميائية على مختلف أنواعها. وقال تقرير آخر إن إسرائيل تطمح أيضا في تعميق صادراتها الطبية إلى الصين.

ويقولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية إن العلاقات مع الصين تتطور في كافة الاتجاهات، السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية. وفي السنوات الأخيرة تم فتح عدد من القنصليات والممثلات الإسرائيلية في الصين، إلى جانب السفارة في بكين، والقنصلية المركزية في شنغهاي، وبموازاة ذلك تزايد عدد الموظفين الدبلوماسيين الإسرائيليين في الصين، في حين قالت تقارير إسرائيلية إن العديد من الشركات الإسرائيلية فتحت لها ممثلات وفروعا في الصين، لغرض تسهيل العلاقات الاقتصادية.

إلا أن الممارسة الصينية على الأرض تشير إلى غير ما توجيه الجهات الإسرائيلية على الصعيد السياسي. ففي العام الماضي أقرت الحكومة الإسرائيلية لهذا العام استقدام ٢٠ ألف عامل من الصين، ليعملوا في قطاع البناء، الذي يعاني من قلة العاملين. وبحسب ما نشر، فإن إسرائيل تعهدت للحكومة الصينية بعدم تشغيل العمال في مستوطنات المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. لكن في شهر حزيران الماضي، أوضحت الصين موقفها أكثر بمنع عمالها من العمل في القدس المحتلة.

واسعة في العالم، وثانيا، أنه إذا ما فرضت إسرائيل جهاز رقابة على الاستثمارات الصينية، فإنها لن تكون الأولى، وإنما تتبع بهذا الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. وتضيف الصحيفة أن إقامة جهاز رقابة كهذا، سيكون بمثابة تحول جذري في سياسة نتياهو، الذي زار الصين عدة مرات خلال ولايات حكومته الثلاث، بما فيها الأخيرة، وظهر متحمسا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وعند زيارة نتياهو الأخيرة إلى الصين، قبل عام، قال إن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الصين من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي، وبحسب قوله فإن في تلك الاتفاقيات احتمالات كبيرة لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الصين.

ونقلت «ذي ماركر» عن جهات اقتصادية إسرائيلية فاعلة مع الصين تقديراتها بأن القرار الإسرائيلي هو نتاج تأثير سياسة الإدارة الأميركية على سياسات رئيس الحكومة نتياهو. وقالت الصحيفة إنه خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، التي أطلعت على البحث الجاري في مكتب رئيس الحكومة، استعرض رئيس مجلس الاقتصاد الوطني، البروفسور آفي سمحون، التطورات الجارية في دور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين الأميركي والصيني، بإبداء موقف مما يجري. وبحسب الصحيفة، فإن هذا الحذر يعود إلى تنامي العلاقات الاقتصادية مع الصين، وخاصة زيادة الصادرات.

وبحسب تقارير العام ٢٠١٧، فإن صادرات البضائع الإسرائيلية ودهها إلى الولايات المتحدة بلغت (١١ مليار دولار (لا تشمل صادرات الخدمات بحجم أكثر قبيل)، في حين أن حجم صادرات البضائع إلى الصين، ومن دون صادرات خدمات، بلغ قرابة ٣,٢ مليار دولار. وبلغ حجم استيراد البضائع من الولايات المتحدة في العام الماضي، قرابة ٢,٧٢ مليار دولار، بينما استيراد البضائع من الصين بلغ ٢,٤٧ مليار دولار.

وتقول «ذي ماركر» إنه حتى ولو كان جهاز الرقابة على الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل عاما لكل الدول، فمن الصعب غض الطرف عن حقيقة أن المستهدف الأساس من وراء هذا الإجراء هو الاستثمارات الصينية.

من بين القضاة الستة الذين جرى تعيينهم قضاة جديدا في المحكمة العليا، منذ تولي وزيرة العدل الإسرائيلية آييلت شاكيد (حزب «البيت اليهودي») منصبها الحالي، بدأ أربعة بمزاولة مهامهم على كرسي القضاء، بينما لا يزال الاثنان الآخران، اليكس شطاين وغوزف غروسكوف، ينتظران خروج قاضيين إلى التقاعد كي ينضموا إلى هيئة المحكمة فعليا.

أما الأربعة الذين بدأوا بمزاولة مهام مناصبهم الجديدة، فهم: دافيد مينتس وجوزف قرزا (قبل سنة بالضبط) ويوسف البرون وياعيل فيلنر (في مطلع تشرين الثاني الأخير).

ومع مضي الفترة المذكورة على بدء مزاولة هؤلاء القضاة الجدد مهامهم، أعدت مراسلة صحيفة «هآرتس» للشؤون القضائية، رفيطال حوفيل، تقريراً خاصاً (نشرته الصحيفة يوم ٦/١١/٢٠١٨) حاولت من خلاله الإجابة عن السؤال: هل لبى القضاة الثلاثة الذين اعتبرتهم شاكيد «مقربين» منها، إيديولوجيا وسياسيا، توقعاتها فعلا؟ وقد خاضت المراسلة هذه المحاولة من خلال مراجعة مئات القرارات القضائية التي أصدرها هؤلاء القضاة الثلاثة خلال الفترة منذ بدء جلوسهم على كرسي القضاء في الهيئة القضائية الأعلى في إسرائيل.

دافيد مينتس:

لم يكن مينتس اختيار شاكيد الأول، برغم أنه قاض في المحكمة المركزية في القدس، ومتدين ومستوطن (يقيم في مستوطنة «دوليف»، إلى الشمال الغربي من رام الله). فقد طرحته بديلا عن مرشحها المفضل آنذاك، دافيد هان، بعد اضطرارها إلى إسقاط ترشيحه جراء المعارضة الواسعة التي قول بها في لجنة تعيين القضاة.

وتشير المراسلة إلى أن «مينتس يلتزم الصمت غالبا» و«لا ي طرح موقفا مستقلا، بل ينضم إلى زملائه في هيئة المحكمة غالبا». خلال المداولات القضائية التي يكون عضوا في هيئة المحكمة التي تنظر في القضية، ثم تعرض بعض النماذج المعبرة عن أداء مينتس في عضوية المحكمة العليا، من أبرزها: في تموز من العام الماضي، كان عضوا في هيئة المحكمة التي نظرت في التماس قدمته إليها «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» ضد فرض غرامات مالية على مؤسسات ثقافية ترفض المشاركة وتقديم عروض ضمن أنشطة ثقافية تقام في مستوطنات إسرائيلية في المناطق الفلسطينية. «لم ينس مينتس بينت شفة خلال المداولات القضائية كلها»، تقول المراسلة. وتضيف: حين قال المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن، المحامي دان ياكير، خلال إحدى جلسات النظر في الالتماس، إن في الضفة الغربية كلها هنالك «ثلاثة مراكز ثقافية فقط (المقصود: في المستوطنات) - في أريئيل ومعاليه أدوميم وكريات أربع»، توجهت رئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت، إلى مينتس وسألته إن كان ثمة مركز ثقافي في «غوش عتصيون» أيضا. «لكن القاضي (مينتس) لم يقل أية كلمة واكتفى بتحريك كتيهه فقط»!

الأمر نفسه حصل، أيضا، حين جلس مينتس في هيئة المحكمة التي نظرت في التماس قدمه «مركز الدفاع عن حقوق الفرد» للمطالبة بمنح مواطنة فلسطينية من الضفة الغربية كانت متزوجة من فلسطيني مواطن في إسرائيل تصريحاً للبقاء في داخل إسرائيل «لأسباب إنسانية». فقد بقي الطلب الذي تقدمت به هذه المواطنة الفلسطينية لاستصدار تصريح دون ردّ طوال أكثر من سنة ونصف السنة، فقط بعد أربعة أشهر من تقديم الالتماس إلى المحكمة العليا أعلن وزير الداخلية الإسرائيلي أنه «يقبل الطلب»! وفي إحدى الجلسات، بعد إعلان الوزير المذكور، قال رئيس هيئة المحكمة التي نظرت في الالتماس (نوعام سولبرغ - مستوطن آخر، يقيم في مستوطنة «غوش عتصيون») أنه لم تعد ثمة حاجة للالتماس واقتراح شطبه، فأبدى مينتس موافقة فورية معه، لكن «مركز الدفاع عن الفرد» رفض الاقتراح وطلب مواصلة النظر في الالتماس لإصدار قرار قضائي مبدئي من المحكمة يعتمد في الحالات المشابهة، وخاصة على ضوء الانتهاكات المتكررة من قبل

أكدت جهات اقتصادية وحكومية إسرائيلية، في الأيام الأخيرة، قلقها من الإجراءات الاقتصادية التي يتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في وجه التبادل التجاري مع العالم، لا سيما فرض جمارك على الاستيراد، وخاصة مع الصين، لكن أيضا مع دول الاتحاد الأوروبي. وأشارت تقارير مطابقة إلى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم ينتج حتى الآن في طلبه استثناء إسرائيل من هذه الإجراءات. في المقابل، فإن مكتب رئيس الحكومة شرع بأبحاث لإقامة جهاز رقابة على الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وسط تأكيد جهات على أن المستهدف الأساس من وراء هذا الإجراء هو الاستثمارات الصينية المتزايدة في الاقتصاد الإسرائيلي.

فقد كشفت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي وصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية عن أن مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أقام جهازا لفحص الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسرائيلي لغرض مراقبتها، وكان واضحا أن المستهدف بالذات هو الاستثمارات الصينية الأخذة بالتوسع في الاقتصاد الإسرائيلي. وبحسب القناة العاشرة، فإن هذه الأبحاث لفتت انتباه مستثمرين إسرائيليين يشجعون مستثمرين صينيين على الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتسعى إسرائيل، في السنوات الأخيرة، إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين، وبالذات تسعى إلى تقليص الفجوة في الميزان التجاري، القائمة لصالح الصين. وفي العام الماضي، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، على وقع تقارير تؤكد أن التبادل التجاري بينهما في ازدياد مستمر. لكن ما هو بارز في السنوات القليلة الأخيرة، هو تزايد استثمارات الصينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ولربما أن العنوان الأبرز لهذه الاستثمارات كان شراء شركة صينية لشركة «تنوفا» للالبان، التي اعتبرت ذات يوم أضخم شركة اقتصادية للحركة الصهيونية، منذ ما قبل النكبة. غير أنه في العامين الأخيرين يبرز أيضا اهتمام الصينيين بمناديق التقاعد الإسرائيلية.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن السبب الأول لهذا البحث الإسرائيلي الرسمي هو اتساع استثمارات مناديق وشركات صينية في أنحاء

بنك إسرائيل يقترب من رفع الفائدة مع ارتفاع وتيرة التضخم المالي!

محافظة بنك إسرائيل تقول إن رفع الفائدة بعد أن ثبت التضخم في نطاق الهدف *التضخم المالي في النصف الأول من العام الجاري ارتفع بنسبة ٠.٩٪ وخلال ١٢ شهرا بنسبة ١.٣٪ *مداخيل الضرائب في النصف الأول تحقق الهدف من دون فائض *بنك إسرائيل يرفع توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الجاري



أعلن بنك إسرائيل المركزي أن الفائدة البنكية ستبقى عند مستواها الذي يلامس صفراً بالمئة، في المدى القريب، لكنه ألمح إلى أن الفائدة قد ترتفع في نهايات العام الجاري، وفي دفعة ثانية حتى نهاية العام المقبل. لكن هذا مشروط بأن يدخل التضخم المالي للنطاق المحدد له في السياسة الاقتصادية. وقد سجل التضخم في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٠.٩٪ في المقابل، فإن البنك المركزي رفع توقعاته للنمو في العام الجاري، إلى نسبة ٣.٧٪. وأعلنت سلطة الضرائب أن مداخيلها في النصف الأول من العام الجاري كانت وفق التوقعات دون أي فائض.

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي، في بيانه الشهري، مساء يوم الأحد الأخير، عن ارتفاع التضخم في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠.٩٪، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٠.٩٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة الماضية، بنسبة ١.٣٪، وهذه المرة الأولى منذ خمس سنوات التي يدخل فيها التضخم إلى النطاق الذي حددته السياسة الاقتصادية منذ قرابة ١٥ عاماً، وهو أن يكون ما بين ١٪ إلى ٣٪. فعلى الرغم من الارتفاع الحاصل، في شهر حزيران، فإن الأشهر الأخيرة من كل عام تسجل وتيرة تضخم ما بين سلبية وحتى صفراً بالمئة، ما يعني أن التضخم قد ينخفض مجدداً عن نسبة ١٪. وفق توقعات بنك إسرائيل، التي تقدر أن التضخم الإجمالي في العام الجاري سيكون في حدود ٠.٨٪، ما يعني أنه للعام الخامس على التوالي سيكون التضخم دون الحد الأدنى للمجال المطلوب للتضخم المالي السنوي.

وكان التضخم قد سجل في العام الماضي، ٢٠١٧، ارتفاعاً بنسبة ٠.٩٪، وكان هذا الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات متتالية سجل فيها التضخم تراجعاً سنوياً، بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٠.٩٪ في كل من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦. وكما ذكر، فقد أعلن بنك إسرائيل عن أن الفائدة البنكية ستبقى عند مستواها (٠)، وذلك للشهر الـ ٤١ على التوالي، ولكنه أشار إلى تقريره إلى احتمال ارتفاع الفائدة حتى نهاية العام الماضي في نسبة ١.٥٪، وحتى نهاية العام المقبل بنسبة ٠.٩٪. وجاءت هذه التقديرات على ضوء الارتفاع الطفيف في وتيرة التضخم المالي في الأشهر الأخيرة.

إلا أن محافظة بنك إسرائيل، كارنيت فلوغ، أعلنت مباشرة أنه لن يكون ارتفاع في الفائدة البنكية، طالما أن التضخم لا يتركز لعدة أشهر في قلب النطاق الذي حددته السياسة الاقتصادية، ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهذا ما فسره المحللون بأن البنك سيرفع الفائدة إذا رسا التضخم لعدة أشهر عن نسبة ٢٪. وفي حال كان هذا فعلاً قصد البنك المركزي، فإن الفائدة لن ترتفع في هذا العام، ولا حتى في النصف الأول من العام المقبل، إذ كان بنك إسرائيل قد توقع مراراً في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاع الفائدة، إلا أنه كان يعدل

تلك التوقعات، ويبقى الفائدة عند مستواها الذي ثبت لأول مرة في شهر شباط ٢٠١٥. لكن فلوغ ستفاد منصها في شهر تشرين الثاني المقبل، إذ أبلغت وزير المالية موشيه كحلون، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أنها ليست معنية بطلب تحديد ولايتها إلى ولاية أخرى في خمس سنوات، ومن شأن استبدال الأشخاص أن يتبعه تغيير في التوجهات؛ فعلى سبيل المثال تقول التقارير الاقتصادية إن في اللجنة المختصة بالفائدة في بنك إسرائيل عضواً واحداً من أصل أربعة يطلب باستمرار برفع الفائدة البنكية.

ويستعد بنك إسرائيل المركزي، من خلال الفائدة البنكية، إلى السيطرة على وتيرة التضخم المالي، وطالما أن التضخم منخفض، فإن الفائدة ستبقى كذلك. لكن من ناحية أخرى، فإن المهمة الثانية للبنك المركزي هي محاولة التأثير على سعر صرف الدولار، الذي ما يزال دون الحد الأدنى المطلوب للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ٣.٨ شيكل للدولار، بينما هو اليوم في مجال ٣.٦ شيكل. ورفع الفائدة سيرزيد من أقبال المستثمرين على الأسواق المالية الإسرائيلية، ما سيساهم في خفض أكثر لسعر الدولار، وهذا ينعكس سلباً على قطاع الصادرات.

ويتساءل محللون إسرائيليون عن قدرة بنك إسرائيل على الحفاظ على فائدة بنكية تلامس الصفر، في حين أن التوجه في الولايات المتحدة الأميركية، ودول متطورة كبرى، هو رفع الفائدة، ما يبيح الفائدة في إسرائيل من أدنى النسب عالمياً. وبحسب المحلل الاقتصادي سامي بيرتس في صحيفة "ذا ماركرز" فإن هذا يدل على انفصال الاقتصاد الإسرائيلي عن حسابات الاقتصاد الأميركي، وهذا "مؤشر جيد" حسب تعبيره، ويقول: حقاً الفجوة ليست كبيرة، لكن مجرد وجود فجوة كهذه يدل على متانة للاقتصاد الإسرائيلي، والسؤال إلى متى تستطيع إسرائيل المحافظ على هذا المستوى المتدني للفائدة؟.

رفع تقديرات النمو

في المقابل، أعلن قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي عن رفع تقديراته للنمو الاقتصادي في العام الجاري، إلى نسبة ٣.٧٪، بدلاً من نسبة ٣.٤٪ وفق تقديرات سابقة، وهذا في حين سيرتفع النمو في العام المقبل ٢٠١٩ بنسبة ٣.٥٪، وهذا مطابقاً للتقديرات السابقة. أما تقديرات وزارة المالية للنمو في العام الجاري، فهي ما تزال عند نسبة ٣.٧٪، بينما تقديرات منظمة التعاون مع الدول المتطورة OECD مطابقة لتقديرات بنك إسرائيل المركزية، فقد سبقته بهذه التقديرات منذ أشهر.

وقد سجل النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعاً، بعد حاداً، بنسبة ١.٩٪، ولم يعلن بعد عن حجم النمو في الربع الثاني، وبالتالي النصف الأول من العام الجاري.

وكانت تقارير إسرائيلية قد قالت إن تدفق مئات آلاف السيارات الجديدة في السنوات القليلة الماضية على الشوارع الإسرائيلية، أدى إلى زيادة الاختناقات في الشوارع، وبشكل خاص في العامين الماضيين والعالم الجاري، الذي كان المعدل السنوي لشراء السيارات الجديدة في حدود ٣٠٠ ألف سيارة. وبحسب تلك التقارير، فإن زيادة السيارات زادت من السفر سنوياً، بنحو ٣.٥ مليار كيلومتر، ما جعل الشوارع الإسرائيلية الأكثر اكتظاظاً من بين دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD.

وتشهد سوق السيارات تنامياً مستمراً بشكل خاص في سنوات الألفين. إلا أن السنوات العشر الأخيرة تشهد ارتفاعاً متواصلاً في البيع السنوي للسيارات. وهذا بعد دخول أنماط جديدة لتزويد السيارات الجديدة، وفتح المنافسة الشديدة في القروض للسيارات. وفي السنوات الثماني الأخيرة تباع بـ ١.٩ مليون سيارة.

ويقول تقرير لوزارة المواصلات إنه منذ العام ٢٠١٤ بات واضحاً أن الشوارع الإسرائيلية هي الأكثر اكتظاظاً من بين دول OECD. إن كان المعدل في حينه ٢٥٠٠ سيارة لكل كيلومتر مربع من الشوارع، ولكن هذا المعدل ارتفع في العامين الماضيين. وقال تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي إنه منذ العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠١٥، تم تسجيل زيادة بنسبة ٥٠٪ في عدد الكيلومترات لسفر مختلف وسائل النقل على الشوارع، وفي حين ارتفع عدد السيارات

عند مستواها الذي يلامس صفراً بالمئة، في المدى القريب، لكنه ألمح إلى أن الفائدة قد ترتفع في نهايات العام الجاري، وفي دفعة ثانية حتى نهاية العام المقبل. لكن هذا مشروط بأن يدخل التضخم المالي للنطاق المحدد له في السياسة الاقتصادية. وقد سجل التضخم في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٠.٩٪ في المقابل، فإن البنك المركزي رفع توقعاته للنمو في العام الجاري، إلى نسبة ٣.٧٪. وأعلنت سلطة الضرائب أن مداخيلها في النصف الأول من العام الجاري كانت وفق التوقعات دون أي فائض.

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي، في بيانه الشهري، مساء يوم الأحد الأخير، عن ارتفاع التضخم في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠.٩٪، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٠.٩٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة الماضية، بنسبة ١.٣٪، وهذه المرة الأولى منذ خمس سنوات التي يدخل فيها التضخم إلى النطاق الذي حددته السياسة الاقتصادية منذ قرابة ١٥ عاماً، وهو أن يكون ما بين ١٪ إلى ٣٪. فعلى الرغم من الارتفاع الحاصل، في شهر حزيران، فإن الأشهر الأخيرة من كل عام تسجل وتيرة تضخم ما بين سلبية وحتى صفراً بالمئة، ما يعني أن التضخم قد ينخفض مجدداً عن نسبة ١٪. وفق توقعات بنك إسرائيل، التي تقدر أن التضخم الإجمالي في العام الجاري سيكون في حدود ٠.٨٪، ما يعني أنه للعام الخامس على التوالي سيكون التضخم دون الحد الأدنى للمجال المطلوب للتضخم المالي السنوي.

وكان التضخم قد سجل في العام الماضي، ٢٠١٧، ارتفاعاً بنسبة ٠.٩٪، وكان هذا الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات متتالية سجل فيها التضخم تراجعاً سنوياً، بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٠.٩٪ في كل من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦.

وكما ذكر، فقد أعلن بنك إسرائيل عن أن الفائدة البنكية ستبقى عند مستواها (٠)، وذلك للشهر الـ ٤١ على التوالي، ولكنه أشار إلى تقريره إلى احتمال ارتفاع الفائدة حتى نهاية العام الماضي في نسبة ١.٥٪، وحتى نهاية العام المقبل بنسبة ٠.٩٪. وجاءت هذه التقديرات على ضوء الارتفاع الطفيف في وتيرة التضخم المالي في الأشهر الأخيرة.

إلا أن محافظة بنك إسرائيل، كارنيت فلوغ، أعلنت مباشرة أنه لن يكون ارتفاع في الفائدة البنكية، طالما أن التضخم لا يتركز لعدة أشهر في قلب النطاق الذي حددته السياسة الاقتصادية، ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهذا ما فسره المحللون بأن البنك سيرفع الفائدة إذا رسا التضخم لعدة أشهر عن نسبة ٢٪. وفي حال كان هذا فعلاً قصد البنك المركزي، فإن الفائدة لن ترتفع في هذا العام، ولا حتى في النصف الأول من العام المقبل، إذ كان بنك إسرائيل قد توقع مراراً في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاع الفائدة، إلا أنه كان يعدل

موجز اقتصادي

قيود الصين السياسية تسببت

بعدم وصول آلاف العمال

يستدل من تقارير إسرائيلية ظهرت في الأيام الأخيرة أن قرار الحكومة الإسرائيلية، منذ عام ونصف العام، باستقدام ٢٠ ألف عامل من الصين، للعمل في قطاع البناء، لم يتحقق منه سوى القليل، وكما يبدو فإن قرار الصين القاضي بمنع تشغيل عمالها في مستوطنات الضفة والقدس المحتلتين، ساهم في هذا. وعلى ضوء النقص في عمال البناء، فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على تمديد تصاريح العمل لحوالي ٣٢٠٠ عامل صيني في قطاع البناء، غالبيتهم موجودون هنا منذ حوالي ١٠ سنوات، بادعاء أن هؤلاء لا يسرى عليهم قرار حكومتهم بحظر العمل في القدس المحتلة.

وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية قبل نحو ستة أشهر استخدام ٢٠ ألف عامل من الصين، ليعملوا في قطاع البناء الذي يعاني من قلة العاملين. وبحسب ما نشر، فإن إسرائيل تعهدت للحكومة الصينية بعدم تشغيل العمال في مستوطنات المناطق المحتلة الفلسطينية والسيادية منذ عام ٦٧. ولاحقاً أوضحت حكومة الصين قرارها بشكل أدق، إذ أصدرت قراراً خاصاً يحظر على مواطنيها العمل في القدس المحتلة.

وقال مسؤول قطاع البناء في اتحاد غرف التجارة الإسرائيلي، إيدان نيتسان، إنه تلقى شكوى عديدة من مقاولين في القدس، يتذمرون فيها من أنهم لا يجدون عمالة كافية، بسبب رفض العمال الصينيين العمل في القدس المحتلة، ويطالبون الحكومة الإسرائيلية بإيجاد حل سريع لمسألة النقص في الأيدي العاملة.

وقد توجه اتحاد مقاولي البناء الإسرائيلي إلى حكومته بطلب تمديد عمل "العمال الصينيين الدقائي" في قطاع البناء نظراً لمهنتهم، ومن اللافت أن التقارير الإسرائيلية تتحدث عن كلفة أجر شهري بمعدل ٢٠ ألف شيكل، ما يعادل ٥٥٠ دولار، وهذا ارتد بعد خيالياً في قطاع البناء، لكن كما يبدو فهو يشمل رسوم التشغيل التي تدفع للصين، وقبل حسم الضرائب، ويأخذ بالحسبان كلفة معيشة العامل في البلاد، وما ينقله إلى عائلته في بلاده.

وقالت وسائل الإعلام إن استخدام ٢٠ ألف عامل لم يخرج إلى حيز التنفيذ، كما أن خطوة جزئية لاستخدام ٥ آلاف عامل من الصين، وألف عامل من البرتغال، هي أيضاً لم تدخل إلى حيز التنفيذ. في حين أن استصدار تصاريح لعمل الضفة للحدود في المشاريع في إسرائيل، منوط بقدر كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، وكانت تقارير سابقة قد قالت إن آلاف العمال الذين بحوزتهم تصاريح لا يمكنهم استخدامها، بسبب صعوبة المواصلات، والقيود التي تظهر من حين إلى آخر.

وتسعى إسرائيل طيلة الوقت إلى تحفيز المواطنين في إسرائيل للعمل في قطاع البناء، وقد وظفت وزارة البناء في السنة الأخيرة حوالي ٣.٥ مليون دولار، لتقديم محفزات للمواطنين، ليعملوا في قطاع البناء، الذي يعتمد منذ سنوات طويلة، أساساً، على العمال الفلسطينيين من الضفة المحتلة، وأيضاً العمال الأجانب، أما العمال من إسرائيل فهم بغالبيتهم الساحقة من العمال العرب، في حين أن العمال اليهود يتجهون للوظائف التقنية في قطاع البناء، مثل تشغيل الأجهزة والرافعات، حيث مستوى الرواتب أعلى بكثير من الرواتب التي تدفع للعمال العاديين.

وبحسب الوزارة فإنها تسعى إلى تأهيل ٢٥٠٠ مدير عمل، و٥٠٠ مشغل لأجهزة رافعة، و٣٥٠٠ عامل للعمل في ما يسمى "الأعمال الرطبة"، وهي الأشغال الفعلية في البناء، وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص استخدام العمال الأجانب، الذين برغم رواتبهم المنخفضة، إلا أن كلفتهم تبقى عالية، خاصة وأن الرواتب التي يتلقونها يتم تحويلها إلى أوطانهم.

٥٣ مليون مسافر في

المطار الدولي خلال شهرين

أعلنت سلطة المطارات الإسرائيلية أنه خلال شهري الصيف، تميز الجاري وباب العقيل، سيرم من مطار تل أبيب الدولي (مطار بن غوريون) حوالي ٣.٥ مليون مسافر، وهذا أكثر بنسبة ١/٥ مما كان عليه العدد في العام الماضي ٢٠١٧، وحسب التقرير ذاته، فإن الاكتظاظ الأكبر سيكون في يومي الخميس والأحد من كل أسبوع، إذ يسبغهد المطار في هذين اليومين من كل أسبوع، حركة ما بين ٩٠ ألف إلى ١٠٠ ألف مسافر.

وقد شرعت سلطة المطارات ووزارة المواصلات، في العامين الأخيرين، بمشروع لإعادة تأهيل المبنى القديم في المطار "ترمينال ١" (رصيف ١)، الذي تميل مغادرته مع افتتاح المبنى الضخم "ترمينال ٣" (رصيف ٣) في العام ٢٠٠٠، وكانت في السنوات الأولى تبقى المبنى القديم فارغاً من أي نشاط، باستثناء الرحلات الداخلية، لكن في السنوات الأخيرة بدأ تحويل قسم من الرحلات الجوية، وبإذات غير الثابتة المستأجرة ("شارتر")، إلى المبنى القديم. لكن في العامين الأخيرين جرت مشاريع تطوير فيه لإعادة تأهيله، ليكون قادراً على استقبال المسافرين إلى الخارج، بينما استقبال العائدين ما زال يصب في المبنى الجديد.

وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن عدد السياح في النصف الأول من العام الجاري ارتفع بما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪، مقارنة مع العام الماضي، الذي سجل ذروة غير مسبوقه بدخول ٣.٦ مليون سائح، وهي زيادة بنسبة ٢٥٪ عن العام الذي سبق- ٢٠١٦، وكانت الذروة السابقة قد تم تسجيلها في العام ٢٠١٠، حينما وصل إلى البلاد ٣.٤ مليون سائح، ومن بعدها بدأ انهيار في أعداد السياح، بداية بسبب الأوضاع الإقليمية، التي انعكست سلباً على السياحة إلى البلاد، كون أن المجموعات السياحية الكبرى تنظم جولات لعدة دول في مسار سياحي واحد، ولاحقاً بسبب الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، وتأثيرها امتد أيضاً للعام ٢٠١٥، الذي شهد هبة فلسطينية في القدس والضفة المحتلتين.

وكان النمو قد سجل في العام ٢٠١٧ نسبة ٣.٤٪، بعد أن كان قد سجل في العام ٢٠١٦ ارتفاعاً بنسبة ٤٪، فاجتاز الأوساط الاقتصادية.

جباية الضرائب والعجز المالي

في سياق متصل، أعلنت سلطة الضرائب أن الجباية في الربع الثاني من العام الجاري كانت أقل بنحو ٦٠٠ مليون شيكل، عن الهدف المخطط لهذه الفترة، إذ بلغ حجم المداخيل ٧.٤ مليار شيكل (أكثر من ٢٠ مليار دولار) في حين أن التخطيط كان جباية ٧.٥ مليار شيكل. ولكن إجمالي الجباية في النصف الأول من العام الجاري، جاء مطابقاً للتخطيط مع فائض هامشي طفيف، إذ بلغ حجم الجباية الإجمالي حوالي ١٥٥ مليار شيكل (قرابة ٤٣ مليار دولار).

وكانت الجباية في النصف الأول من العام الجاري أعلى بنسبة ٤.٦٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، وزيادة بنسبة ٣.٣٪ بعد التعديلات القانونية وتأثيرات أخرى ليست ثابتة.

وقالت سلطة الضرائب في تقريرها الدوري إن النصف الأول من العام الجاري شهد ارتفاعاً بنسبة ١.٨٪ في الاستيراد، مقارنة مع ذات الفترة من الماضي، إذ بلغ حجم الاستيراد في النصف الأول ما يلامس ٤٠ مليار دولار، زيادة بحوالي ٦ مليارات دولار عما كان في ذات الفترة من العام الماضي.

كلفة الاختناقات المرورية في إسرائيل قرابة

١٠ مليارات دولار سنوياً وستضاعف بعد عقدين!

***مساحة الشوارع ازدادت خلال ١٥ عاماً بنسبة ٤٠٪ وطولها ازداد بنسبة ١٧٪**

لكن عدد السيارات ارتفع بنسبة ٧٠٪ *إسرائيل الأكثر اكتظاظاً من بين دول OECD*

الحاصل في السنوات الأخيرة، فإنه ليس قادراً على سد الفجوة بشكل كبير.

وباشرت إسرائيل، في السنوات القليلة الأخيرة، بسلسلة مشاريع مركزية، من أبرزها مد الشارع السريع المركزي، المسمى "شارع عابر إسرائيلي"، نحو الشمال، وفي أكثر من اتجاه، في محاولة للتخفيف من الاكتظاظ في شوارع الشمال، وجعل الحركة نحو وسط البلاد أسرع. إلا أن هذه المشاريع، ستسرع حركة السير أكثر نحو عتق الزجاجة، نحو المركز الاقتصادي الأساسي، منطقة تل أبيب الكبرى، من جنوب مدينة الخضيرة شمالاً، وحتى جنوب مدينة تل أبيب، وفي المقابل، فإن إسرائيل تحاول تطوير شبكة القطارات، نحو الشمال والجنوب، إلا أن مبالغتها ما تزال أضعف من أن تشجع السفر فيها.

وتقول فلوغ إن الاستخدام الضعيف لشبكة المواصلات العامة هو أحد أسباب البطالة العالية في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، بادعاء أن ضعف شبكة المواصلات من ناحية، وارتفاع كلفة السفر بالسيارة الخاصة، لدى الأشخاص الذين ليست لديهم كفاءات مهنية وشهادات عملية، من ناحية أخرى، يجعلهم يفضلون البطالة على السفر لمسافات طويلة مقابل أجر هو في الحد الأدنى.

وحذر إيتامر بن مئير، مدير عام شركة المواصلات الحكومية "نتيفي آيالون"، في كلمته أمام اللجنة البرلمانية، من أنه إذا لم يطرأ تحسن كبير في شكل التنقلات، فإن إسرائيل ستكون بعد

في ذات الفترة بنسبة ٧٠٪، فإن مساحة الشوارع زادت بنسبة ٤٠٪، في حين أن طول الشوارع ازداد بنسبة ١٧٪.

وتشهد منطقة تل أبيب الكبرى، في السنوات الأخيرة، حالة انفجار في المواصلات، عدا الانفجار السكاني، إلا أن فرص توسيع الشوارع وشق شوارع جديدة باتت صعبة، وفي حالات أخرى في ذات المنطقة باتت مستحيلة، وخاصة في أوتوستراد "أيالون" الذي يشق منطقة تل أبيب الكبرى من شمالها إلى جنوبها، وتمر فيه يومياً ٧٠٠ ألف سيارة، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٥٠٪ عما كان في العام ٢٠٠٠.

وإلا في السيارات تتحرك في ساعات بدء الدوام وانتهاؤه، ما يخلق اختناقات مرورية حادة جداً، يعلق فيها المتوجهون إلى العمل والعائدين منه.

وقالت فلوغ في كلمتها إنه على الرغم من الزيادة الواضحة في مشاريع البنى التحتية، وفي السعي لتحسين شبكة المواصلات، إلا أنها تبقى أقل من التوقعات التي عرضها بنك إسرائيل المركزي منذ سنوات، وعلى سبيل المثال، فإن الفجوة ما بين التوقعات للصراف على هذا القطاع في العام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥، كانت أقل بـ ١٠ مليارات شيكل سنوياً، ما يعني أن الصرف الحكومي على مشاريع تطوير الشوارع وشبكة المواصلات، كان أقل بنسبة ٥٥٪ من التوقعات.

وأضافت فلوغ أن مستوى المواصلات العامة أقل بكثير مقارنة مع ما هو قائم في الدول المتطورة، وقالت إنه على الرغم من التطوير

قيد الطبع

يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعابينة الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونّة سيلع ترجمة: علاء حليح



إدارة الصراع إلى إدارة التسوية“.

في إطار هذا الفهم، يرى تسنعاني أن “وحدها إقامة دولة فلسطينية مزدهرة يمكنها حماية المصالح الامنية الإسرائيلية للمدى البعيد”. وبكلمات أخرى، الدولة الفلسطينية القوية والمزدهرة ليست بمثابة “شز لا بد منه في الطريق نحو تحقيق تسوية سياسية، وإنما هي مصلحة سياسية - أمنية عليا لدولة إسرائيل“. فمن أجل ضمان الهدوء، الأمن والاستقرار على جبهة الصراع مع الفلسطينيين، ينبغي الأخذ في الحسبان مصالح واعتبارات كلا الطرفين للمدى الطويل، ثم السعي إلى إجراء مفاوضات متعلقة وبرagamتية، على غرار تلك التي أثمرت اتفاقيات السلام الاستراتيجية مع كل من مصر والأردن. ولهذا، “ليس ثمة بديل آخر عن إقامة دولة فلسطينية تصبح قادرة على أن تكون حلينا مستقبليا لإسرائيل“.

يسير تسنعاني في طريق وعرة تقوده نحو بلوغ خلاصته المركزية المذكورة، يبدأها بعرض مستفيض للمفاهيم والمعتقدات الأمنية السائدة في إسرائيل، وخاصة بين صناع القرارات الرسمية، السياسية والأمنية، يفككها ويكشف ما فيها من خلل، عيوب ونواقص، تحاول القيادات الرسمية (السياسية والأمنية) التخفية عليها وتمويه آثارها بالاكثاع على رواية تضليلية، ثم يخوض في تفاصيل التحول الفكري الذي سيكون من الحيوي حدوثه، بما يستتبعه من إجراءات وخطوات عملية تعين اتخاذها واعتمادها “بأقصى ما أمكن من السرعة”، حسبما يؤكد، من أجل ضمان سلامة وأمن إسرائيل في المستقبل.

النبوءات الرؤيوية وموازن الريح والخسارة

بعد سنوات طويلة من اعتماد الحكومة الإسرائيلية نهج «إدارة الصراع»، بما فيه من تكريس للوضع القائم وإيقال في تعقيده، يرى تسنعاني - المستشار الأمني الذي شارك في سلسلة من جولات المفاوضات مع الجانب الفلسطيني سابقا - أنه قد آن الأوان لأن تعتمد إسرائيل مفهوما أمنيا بديلا عنوانه «إدارة التسوية» وفي صلبه: توجه جديد حيال مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويؤكد أن الخيارات الجزئية التي طرحت و/ أو أُعدّدت في الماضي على مدار سنوات طويلة -وكانها بديل عن سياسة «إدارة الصراع» مثل الانفصال من جانب واحد أو السلام الاقتصادي مع الفلسطينيين أو غيرهما، لم تكن في المحصلة سوى «حلول وهمية» لا غير، كانت نتيجتها الأساسية أنها اتاحت مواصلة «إدارة الصراع» ورسمت صورة مزيفة خطيرة قواها أنه «لا بديل عن الوضع القائم». وتتود معالجة تلك الخيارات و«حلولها» (الجزئية)، بالدراسة والتحليل، إلى الاستنتاج مركزي لا مفر منه، حسبما يؤكد تسنعاني، هو: وحدها إقامة دولة فلسطينية قوية ومزدهرة من شأنها حماية المصالح الأمنية الإسرائيلية على المدى البعيد.

يتمحور تحليل تسنعاني في النقاط المركزية التالية: أن الأوان للتخلص من نبوءات الغضب الرؤيوية بشأن

كتاب جديد صدر في إسرائيل:

من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية . إقامة دولة فلسطينية ضرورة ملحة ومصلحة إسرائيلية عليا

«نهج «إدارة الصراع» يزيد من حدة وخطورة المخاطر والتحديات الاستراتيجية المحدقة بإسرائيل، يهدد طابعها اليهودي والديمقراطي ويقربها من خيار الدولة ثنائية القومية ويعزز قوة ومكانة الأوساط الراديكالية في المنطقة. ولهذا، فإن حماية أمن إسرائيل «تستوجب

إحداث تغيير دراماتيكي في الموقف إزاء الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني يتمثل في: الانتقال من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية»*

كتب سليم سلامة:

«إقامة دولة فلسطينية هي مصلحة أمنية إسرائيلية»، بمنظور عسكري - سياسي بديل عن «نهج الوضع القائم المتقادم والخطير الذي يقوده اليمين الإسرائيلي، من خلال حكومة نتنياهو، والذي سيهود بأثار مدمرة على أمن إسرائيل في المدى البعيد». - هذه هي الخلاصة المركزية التي يتوصل إليها عومر تسنعاني في كتابه الجديد، الصادر مؤخرا، بعنوان «من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية» - مفهوم الأمن الإسرائيلي والدولة الفلسطينية»، وهو إصدار مشترك لـ «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» و«مركز تامي شطابنيتس لدراسات السلام» في جامعة تل أبيب. يقع الكتاب في ١٠١ صفحة موزعة على ثلاثة فصول، تتسبها مقدمة ويليهـا «ملحق» وثبت المراجع، هي: الفصل الأول - نموذج إدارة الصراع وإسقاطاته؛ الفصل الثاني - حلول مرحلية» تكزس الوضع القائم؛ الفصل الثالث - تسوية غير مثالية على قاعدة إنشاء دولة فلسطينية.

يذكر أن تسنعاني كان قد أصدر كتابا آخر في العام ٢٠١٦ بعنوان «عملية أنابوليس - واحة أم سراب»، عالج فيه مفاوضات السلام التي جرت بين الفلسطينيين وإسرائيل ضمن «عملية أنابوليس» في العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وقد توصل تسنعاني، في ذلك الكتاب، إلى خلاصة مهمة تنطبق على هذه العملية شأن ما شهدتها من «عملية سلام»، قواها أن هناك ضرورة لحديث تغيير جذري، من الأساس، في التوجه الإسرائيلي العام حيال السلام، وهو ما يتطلب قرارات حسم سياسية - أمنية، وليست عسكرية فقط. ولفت إلى أن «اتفاقية سلام نهائية دائمة وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، توفر الأمن لجارتها إسرائيل أيضا، تستوجبان تغيير القرص المرن («ديسكيت» الذي تخزّن لم معلومات الحاسوب) في الجانب الإسرائيلي، وهو ما لم يحدث في إطار الاتفاقيات المرحلية (أوسلو وغيرها) ولا في إطار عملية أنابوليس“.

في كتابه الجديد، يوضح تسنعاني خلاصته المذكورة عن أن «إقامة دولة فلسطينية هي مصلحة أمنية إسرائيلية»، بالقول إن سياسة «إدارة الصراع» تقوم على فكر أممي قصير المدى لا يتسجم مع الواقع المتغير ميدانيا ويعود بأضرار فاحدة إلى المصالح الإسرائيلية في المدى البعيد، ويقول إن محاولة الإبقاء على الوضع القائم، بل المحافظة عليه وتكريسه، “ليس أنها لا تخدم إسرائيل فحسب، بل تضر بها أيضا“. ذلك أن نهج «إدارة الصراع» يزيد من حدة وخطورة المخاطر والتحديات الاستراتيجية المحدقة بإسرائيل، يهدد طابعها اليهودي والديمقراطي ويقربها من خيار الدولة ثنائية القومية ويعزز قوة ومكانة الأوساط الراديكالية في المنطقة. وعلى هذا، فإن حماية أمن إسرائيل «تستوجب إحداث تغيير دراماتيكي في الموقف إزاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يتمثل في: الانتقال من

الدولة الفلسطينية المستقبلية وطابعها، ثم تبني رؤية سياسية - أمنية متعلقة وطويلة المدى يكون في مقدورها ضمان أن تصب مثل هذه الدولة (الفلسطينية) في خدمة المصلحة الإسرائيلية. فمن أجل تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية المستقبلية وحمایتها، ينبغي العمل منذ الآن على إيجاد محفزات تشجع الفلسطينيين على صون اتفاقية السلام المستقبلية والمحافظة عليها، إلى جانب إجراءات عقابية يمكن اعتمادها لردعم عن خرق هذه الاتفاقية. لكن مفهوم الأمن السائد في إسرائيل حاليا يتغاضى عن هذا كله؛ بدلا من إنشاء وتطوير آليات مثلى يمكن اعتمادها في اللحظة التي تنشأ فيها ظروف مواتية لتحريك عجلة السلام والدفع نحو اتفاقية سلام، لتجا القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية إلى التوقع والتحصن في شرنقة التفسير المرحلي المحدود وتركز جل جهودها في الاستعداد لجولات قادمة من القتال، بدلا من التفكير في محاولات وبدائل تقود إلى وقفها وإلى انقفاء الحاجة إليها.

التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، التي تأخذ في الحسبان مصالح ودافعية كلا الطرفين - كما حصل في اتفاقيات السلام مع مصر والأردن - أفضل بعشرات المرات من تخبط إسرائيل في الوضع القائم، وعمليا، ليس لمستقبل إسرائيل أفضل من سيناريو الدولتان الجارتين، السيادةتين والشرعيتين، اللتين تعيشان في قاعدة التعاون، وخاصة على الصعيد الأمني، كما يحصل اليوم فعليا في مناطق السلطة الفلسطينية.

يستخدم اليمين الإسرائيلي الحجج الأمنية كوسيلة أساسية لدفع إيديولوجيته بشأن أرض إسرائيل الكاملة ويعمل لإهراض أية خثوة من شأنها تسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، إجهاضا مسبقا في الغالب. وقد رسخ قادة اليمين، في السجال الإسرائيلي العام، خطابا يقوِّض المصالح الأمنية الإسرائيلية، ولذا فمن الضروري والمستعجل جدا تفكيك هذا الخطاب.

مفهوم الأمن السائد في إسرائيل أصبح مفهوما متقادما ويحتاج إلى عملية إنعاش عاجلة، فهو يقوم على فرضية أن الصراع مع الفلسطينيين غير قابل للحل، وأن الواقع الجيو سياسي ثابت وغير متحول، وأن الحروب في المنطقة ستستمر إلى الأبد. في مثل هذا الوضع، يصبح الهدف المركزي والوحيد هو تعزيز الردع المقاوم الفلسطيني، وسواهم أيضا، بواسطة استخدام القوة العسكرية، مما يحول الردع، عمليا، من وسيلة إلى غاية عسكرية، كما يتضح ويتضح، خلال السنوات، هو أن سياسة الردع هذه هي سيف ذو حدين؛ فهي تزيد من دافعية الفلسطينيين لتأزيم الوضع وتشجع المقاومة العنيفة بين ولدى كل الأوساط التي تشعر بان ليس ثمة ما يمكن أن تخسره. بكلمات أخرى، الحسم العسكري ليس كافيا، بل يحتاج الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى حسم سياسي.

المطالب الإسرائيلية بشأن طابع الدولة الفلسطينية

المستقبلية تجهزها مسبقا، فقد طرحت إسرائيل، حتى اليوم، مطالب جائرة جدا، مثل جعل الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح بصورة مطلقة، ضمان تواجد الجيش الإسرائيلي الدائم في غور الأردن، ضمان وحفظ الحق الإسرائيلي في التوغّل في عمق المنطقة “عند الحاجة” ومعارضة أي تواجد لقوات دولية في المنطقة من شأنها مساعدة الدولة الفلسطينية على توفير الأمن لنفسها ولجاراتها. دولة فلسطينية مخصية تكاد تكون قدرتها على الحكم والسيطرة وإدارة شؤونها معدومة تماما، مما سيجعلها كيانا فاشلا لا يستطيع تحقيق أهدافه والإيفاء بالتزاماتها الأمنية.

ينبغي على إسرائيل السعي إلى إقامة دولة فلسطينية قوية، قادرة على احترام الحدود المتفق عليها والمحافظة على الهدوء في داخل حدودها وفي المنطقة. لقد قلصت السلطة الفلسطينية - التي تمتلك “صندوق أدوات” محدودا جدا - العمليات الإرهابية في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة جدا. ومن شأن دولة فلسطينية سيادية ومقتدرة، تمتلك “ثروات” يقدرها الفلسطينيون ويولونها أهمية، أن تكون دولة مسؤولة ومعنية بالتسوية السياسية، وبعد ترسيم الحدود المتفق عليها، بإمكان دولة إسرائيل اعتبار الحكومة الفلسطينية مسؤولة عن أي خطر أو تهديد أممي من الجانب الفلسطيني، بينما يكون لدى الفلسطينيين، من جانبهم، مصلحة في تجنب رذات فعل عسكرية إسرائيلية.

في اليوم الذي تقام فيه دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، يميل ميزان القوى لصالح الجيش الإسرائيلي بالطبع، ستتوفر الشرعية الدولية لأي إجراء إسرائيلي يرمي إلى حماية نفسها ومصالحها وسيتحول الصراع من صراع غير متوازن بين جيش محتل وسكان خاضعين لاحتلال إلى اى مواجهة بين دولتين، بين فلسطين وإسرائيل القوية بما لا يقاس والمتمتعة بتأييد عالمي واسع.

خلفا لما هو الحال في عهد الوضع القائم، سيكون لدى الفلسطينيين الكثير مما يمكن أن يخسروه، بينما سيكون

لدى إسرائيل الكثير مما يمكن أن ترمحه، استقرار أممي، تحالفات هامة في وجه التهديدات الإقليمية (من إيران وسورية، مثلا)، فضلا عن الدعم الدولي الواسع.

خارطة المصالح في عهد التسوية الدائمة

في «الملحق» الذي يختمه كتابه هذا(قبل ثبت المراجع وكلمة الشكر) تحت عنوان «إسرائيل والفلسطينيون -

المصالح في عهد التسوية الدائمة»، يرسم تسنعاني ما يراه خارطة مصالح الطرفين في حال التوصل إلى تسوية

سياسية دائمة بينهما، على النحو التالي:

المصالح العليا الإسرائيلية:

- ضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية على قاعدة تقسيم متفق عليه إلى



دولتين ذاتي حدود دولية معترف بها؛

- تسوية النزاع، إزالة جميع المطالب والادعاءات من كلا الطرفين، وحل واقعي لمشكلة اللاجئين من دون المس بأحقية الصهيونية وبطابع دولة إسرائيل؛
- هدوء أممي مستمر - إزالة خطر الحرب، حفظ التفوق العسكري والردع الإسرائيلي في المنطقة؛
- حصول إسرائيل على الشرعية والاعتراف الدوليين واستمرار الدعم الأميركي لها؛
- اعتراف دول عربية وإسلامية بإسرائيل، على قاعدة التسويات ودفع عجلة التطبيع معها؛
- تحقيق الازدهار الاقتصادي وفتح أسواق جديدة للتجارة والتصدير.

المصالح العليا الفلسطينية:

- إنهاء الاحتلال العسكري والتحرر من السيطرة الإسرائيلية؛
- دولة فلسطينية مستقلة، سيادية ومنزوعة السلاح، ذات تواصل جغرافي؛
- القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، تمنح الفلسطينيين مكانة متميزة في الشرق الأوسط؛
- حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين، يسعج شرعية على التسوية وعلى القيادة الفلسطينية؛
- قانون واحد - سلاح واحد، نزع جميع القدرات الإرهابية ووضع حد لمساعي التمرد، السياسي والعسكري، من جانب حركة “حماس” والتنظيمات الإرهابية الأخرى.
- الاستقلال الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي.

ثلاثة سيناريوهات محتملة لانهايار التسوية والتصعيد

«وفيها، جميعا، يبقى خيار الدولتين هو الأفضل لإسرائيل»*

إسلاموية (بتشجيع من إيران، حماس أو داعش). وقد يكون هذا السيناريو نتاج حالة من الفوضى تنشأ عن تفكك الدولة الفلسطينية على خلفية فشلها في أداء مهماتها ومسؤولياتها الدولية، أو قد يكون ردا على ضربات يسدها يهود متشددون لن يقبلوا بالوضع الجديد فينفذون عمليات إرهابية فظيعة بغية إجهاض الاتفاقية السياسية. يضع مثل هذا السيناريو إسرائيل أمام معضلات جديدة، قد يكون في ما يحصل على الحدود مع قطاع غزة اليوم مؤسرا عليها، إلى حد ما. المعضلة المركزية تتمحور حول مسألة «الخطوط المر» التي تعتمدها إسرائيل؛ في حال انهيار الردع الإسرائيلي (سواء جرى ذلك تدريجيا أو دفعة واحدة)، متى يتعين على إسرائيل الانتقال من “سياق التسوية”، المستند على الردع والتهديد ومطالبة الفلسطينيين بمنع إطلاق النار و/ أو الإرهاب، إلى “سياق المواجهة” (العسكري المباشر)؟

ينبغي أن يكون هذا السيناريو، كما ذكر، موضع بحث وعلاج مشترك، بما في ذلك مع الأردن ومصر. بغية وضع قواعد للعمل والتصرف تُبعد الخطر المحتمل، وخاصة في إطار الحوار حول نزع أسلحة الدولة الفلسطينية وتجريدها من قدرات الإرهاب، الصواريخ والقذائف، منذ المرحلة الانتقالية.

وإذا ما تحقق هذا السيناريو، رغم ذلك كله، سيتعين على إسرائيل اتخاذ الخطوات التي تكون قد استعدت لها مسبقا. فاستخدام القوة العسكرية في واقع الدولة الفلسطينية سيتيج لإسرائيل، على عكس الوضع الحالي، جباية ثمن باهظ جدا من الفلسطينيين. وعلاوة على هذا، فقد تعلمت إسرائيل من تجاربها (في غزة وفي لبنان) تطوير واستخدام قدرات دفاعية وهجومية متقدمة للتصدي لكيان عدائي يسمح بالإرهاب، بإطلاق النيران و/ أو بأي نشاط هجومي آخر

من داخل مناطق، في المقابل، يسهل واقع وجود الدولة الفلسطينية الشروط الأساسية التي تتلحق منها إسرائيل وتعمل في نطاقها: الردع أكثر فاعلية مقابل كيان دولتي يخضع للقيود التي يفرضها القانون الدولي وقد وقع على يهود متشددون لن يقبلوا بالوضع الجديد فينفذون عمليات تنطلق من حدود إسرائيل الدولية) و”واقِع ضغط” عربية على القيادة الفلسطينية . هذه جميعها، من دون الاضطرار إلى إدخال الجيش الإسرائيلي إلى عمق مناطق الدولة الفلسطينية وتحمل أعباء السكان الفلسطينيين الثقيلة جدا.

السيناريو الثاني؛ نشوء حالة حربية تنخرط فيها الدولة الفلسطينية

لخلفا للفترة التي كانت الحرب العربية الشاملة تشكل فيها التهديد المركزي على دولة إسرائيل، وعلى ضوء ميزان الرعب على الجبهة الشمالية، قد تقع الحرب مع حزب الله في لبنان، وربما في عمق الأراضي السورية أيضا، في عهد الدولة الفلسطينية أيضا، بتشجيع من إيران.

انضمام الفلسطينيين المؤيدين للإسلام الراديكالي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مثل هذه الحرب هو أمر قليل الاحتمال. ولكن، إذا ما حصل هذا، فسيكون فيه ما يصعب الأمر على إسرائيل ويضطرها إلى استخدام القوة، وفي المقابل، فإن تثبيت عنوان فلسطيني دولتي، معزز وملتمز بالتعهدات، سيسهل المهمة على الجيش الإسرائيلي حيال اضطراره إلى توزيع قدراته وجهوده، في مثل هذا السيناريو. وهكذا، سيتاح للجيش الإسرائيلي توظيف الجزء الأكبر من طاقاته ومجهوداته في الجبهة الشمالية بكونها جبهة القتال الرئيسية.

إذا ما تحقق هذا السيناريو، فهو لا يختلف جوهريا عن

الوضع القائم اليوم، في مثل هذه الحالة، سيكون وجود الدولة الفلسطينية عاملا مساعدا لإسرائيل يسهل عليها مهمتها، مقارنتا بسيناريو مماثل قد تطوّر الأمور باتجاهه، باحتمال كبير، إذا ما تدهور الوضع إلى حرب متعددة الجبهات (في الجنوب، في الشمال وفي الضفة الغربية) في إطار «الوضع القائم” الراهن. وبالإجمال، يمكن القول إن الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تشكل “تهديدا موازيا” إضافيا، عديم أي وزن عسكري جدي، لا يفترض أن تحد - بحد ذاتها، من قدرة إسرائيل على القتال في الجبهة الشمالية أو في أية جبهة أخرى، وبعكس ما كان في السابق، ستعرف إسرائيل كيف تلائم نفسها في حالة الطوارئ، سواء على صعيد محاور الحركة والتنقل، أو الجبهة الداخلية العسكرية أو مراكز التجنيد، هذه كلها لن تضع أية صعوبات أمام إسرائيل، على ضوء طابع التهديد المحدد والرل الذي سيقوم به الجيش الإسرائيلي ومع وجود دولة فلسطينية تتحمل المسؤولية عما يجري في مناطقها وينطلق منها، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية.

السيناريو الثالث؛ تدهور الأوضاع إلى حد سقوط النظام الحاكم في المملكة الأردنية - سيناريو الانهيار في الأردن، هو احتمال خطير جدا، بمعزل عن التهديد الفلسطيني، على خلفية مصادر تهديدات إقليمية مختلفة، من ضمنها “داعش”، “الإخوان المسلمون”، إيران والوضع الاقتصادي المتردي في الأردن، هذا التدهور لا يتصل بإسرائيل مباشرة ومن غير المفترض أن يشكل خطرا على الاتفاقية معها. ومع ذلك، فهو قد ينبع بالذات من تعاطف فلسطيني جدي (مصحوبا بتعاطف إسلاموي) قد يفضي إلى توحيد القوى في كتلتا ضفتي نهر الأردن وإلى إنذاع مشاعر قومية ووطنية فلسطينية هاجعة في المملكة

محور خاص: ميزان القوى في الخريطة الحزبية الإسرائيلية

وفقاً لآخر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل:

اليمن الاستيطاني ما يزال يحظى بأغلبية مقاعد الكنيست!

تكاثرت في الفترة الأخيرة استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، التي باتت تدمج اسم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال بيني غانتس، في سياق استشراف نتائج الانتخابات البرلمانية، في ما لو جرت هذه الأيام. وأشارت عدة تحليلات بهذا الشأن إلى أن غانتس هو الشخصية المناوبة في استطلاعات الرأي العام، وذلك بعد سلسلة من الشخصيات المماثلة، التي تظهر وتختفي بالسرعة التي ظهرت فيها؛ وفي الوقت عينه فإن كمية المقاعد، التي تحصل عليها هذه الشخصيات أو الأحزاب المناوبة، تدل على حالة تخبث لدى قسم جدي من الجمهور الإسرائيلي، لا يرى بديلا مقنعا من بين القوى القائمة لحكم اليمين الاستيطاني-الديني.

وفي هذا الإطار نشرت صحيفة “يديעות أchronوت” استطلاعا للرأي العام، يتماشى مع نتائج سلسلة من استطلاعات الرأي، التي ظهرت في وسائل إعلام مختلفة خلال الأسابيع الأخيرة.

وكان استطلاع “يديעות” بثلاثة سيناريوهات: الأول بحسب المشهد البرلماني القائم، والثاني في حال رئاسة غانتس (٥٩ عاما) حزبا جديدا، والثالث في حال رئاسة غانتس قائمة “المعسكر الصهيوني”، التي تضم حزب العمل وحزب “الحركة” بزعامات تسيبي ليفني.

والمשתرك في السيناريوهات الثلاثة أن اليمين الاستيطاني الحاكم حاليا، بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، سيفوز بأغلبية مقاعد الكنيست، لكن بحجم متفاوت.

ففي السيناريو الأول، القائم على أساس المشهد البرلماني الحالي، سيفوز الائتلاف بـ ٦٤ مقعدا، منها ٣٣ مقعدا لحزب الليكود، بدلا من ٣٠ مقعدا اليوم. ولكن تضاف لهذا الائتلاف ٥ مقاعد متوقعة لقائمة جديدة، تترأسها النائبة الحالية أورلي ليفي أبكسيس، المنشقة عن حزب “إسرائيل بيتنا”.

وفي السيناريو الثاني، الذي يتراس فيها غانتس قائمة جديدة، يحصل الائتلاف ٦٤ مقعدا، بعد ضم ٤ مقاعد لأورلي ليفي أبكسيس، منها ٢٩ مقعدا لحزب الليكود.

وفي السيناريو الثالث، الذي يتراس فيه غانتس “المعسكر الصهيوني”، يحصل الائتلاف الحاكم ٦٥ مقعدا، بعد ضم ٤ مقاعد لابكسيس، منها ٣٠ مقعدا لحزب الليكود.

والمشترك في السيناريوهات الثلاثة أن تحالف أحزاب المستوطنين “البيت اليهودي” يخسر مقعدا من قوته الحالية، وتصبح له ٧ مقاعد، خلافا لسلسلة الاستطلاعات التي كانت تمنحه ١٢ مقعدا. كما أن حزب “كلنا” بزعامة وزير المالية موشيه كلون يخسر ٤ مقاعد، ويهبط إلى ٦ مقاعد، كذلك فإن حزب “إسرائيل بيتنا” بزعامة وزير الدفاع أفيفدور ليبرمان يبقى عند قوته الحالية- ٦ مقاعد. وحركة شاس للحريديم الشرقيين تخسر مقعدين وتصبح قوتها ٥ مقاعد، في مقابل زيادة مقعد واحد للحريديم الغربيين- يهودت هتورا، وتصبح قوتهم ٧ مقاعد. وتبين أيضا أن قائمة يتراسها موشيه يعلون، وزير الدفاع السابق، لن تعبر نسبة الحسم بعد أن كانت الاستطلاعات قبل عام تمنحه من ٦ إلى ١٢ مقعدا.

كذلك فإن المشترك في سيناريوهات الاستطلاع الثلاثة أن حزب “يوجد مستقبل” بزعامة يائير لبيد، الذي كانت استطلاعات الرأي تتوقع ضاعفة قوته من ١١ مقعدا اليوم إلى ما بين ٢١ وحتى ٢٤ مقعدا، حصل على ما بين ١٤ إلى ١٨ مقعدا.

الشخصية المناوبة

درجت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، على طرح فرضيات كثيرة، في كل مرحلة عابرة، فمثلا قبل عامين، حينما أطاح بنيامين نتنياهو بوزير الدفاع يعلون من منصبه، في مقابل إدخال “إسرائيل بيتنا” إلى الائتلاف، وتولي زعيمه أفيفدور ليبرمان الحقيبة ذاتها، بدأت استطلاعات الرأي تمنح يعلون ما بين ١٢ إلى ١٤ مقعدا، وقسم من هذه المقاعد انتزعها من حزب الليكود، ولكن منذ عدة أشهر تلاشت قوته المفترضة.

كذلك في هذه الولاية البرلمانية حينما أعلنت النائبة المنشقة عن “إسرائيل بيتنا” أورلي ليفي أبكسيس تشكيل حزب جديد، منحتها الاستطلاعات في الأيام الأولى ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد، أما في الاستطلاعات الأخيرة، فهي تصارع نسبة الحسم لأنها ستحصل على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد.

وثمة أمثلة أخرى، ففي الولاية البرلمانية السابقة كانت الشخصية المناوبة هي رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق، الجنرال غابي أشكنازي، وأيضا في ذات السياقات، خوض الانتخابات بفائمة مستقلة، أو رئاسة

حزب العمل، لكن أشكنازي لم يدخل السياسة مطلقا. واليوم يتم استحضار غانتس، وهو عسكري طيلة حياته، تدرج في المناصب العسكرية، حتى وصل إلى منصب رئيس هيئة الأركان، وسط أزمة عصفت بالجيش في حينه، ويومها لم يتم تعيينه مباشرة، بل تم تعيين الجنرال يואف غالانت، الذي اتضح قبل أن يتولى منصبه أنه تجاوز قانون التنظيم والبناء واعتدى على أرض بملكية عامة، ما اضطر المسؤولين إلى إلغاء هذا التعيين، واستبداله بتعيين غانتس.

لم يكن غانتس خلال توليه مهمات منصبه شخصية ذات ملامح سياسية، ولم يدخل في صدام مع حكومته، طيلة السنوات الأربع لولايته، من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٥. وحتى بعد أن غادر منصبه منذ ثلاث سنوات، لم يظهر بمواقف سياسية واضحة تحدد هويته السياسية، خلافا للعديد ممن سبقوه. وهذا يعني أنه شخص غامض سياسيا، وأمثال هؤلاء جاهزون لكل تحالف سياسي.

ويمكن القول أن استحضاره إلى استطلاعات الرأي العام، والتلاعب بمسألة رئاسته لـ “المعسكر الصهيوني”، جاء على خلفية حالة الانهيار غير المسبوق في قوة حزب العمل، الذي حقق بتحالفه الانتخابي ضمن “المعسكر الصهيوني” في الانتخابات البرلمانية السابقة ٢٤ مقعدا، منها ١٩ مقعدا لحزب العمل، وكانت هذه أكبر قوة انتخابية يحققها الحزب منذ انتخابات ١٩٩٦.

أما استطلاعات العام ونصف العام الأخيرين، فهي تدل على انهيار قوة هذا التحالف ليهبط إلى ما بين ١٤ وحتى ١٠ مقاعد، باستثناء أسابيع قليلة جدا، جاءت في أعقاب انتخاب آفي غباي رئيسا لحزب العمل قبل عام بالضبط، بعد أن انتسب للحزب قبل ٨ أشهر من تلك الانتخابات الداخلية، وكان خاض الانتخابات البرلمانية السابقة مع حزب “كلنا”، ولم ينجح في دخول الكنيست كونه في المقعد ١١ بينما حزبه حصل على ١٠ مقاعد، إلا أن حزبه أسند له حقيبة شؤون البيئة، التي غادرها بعد عام واحد من دخوله الحكومة.

وبعد انتخاب غباي عاد “المعسكر الصهيوني” ليحافظ على قوته الحالية أو أقل بقليل، لكن ما هي إلا أسابيع قليلة، حتى تلاشى تأثير انتخاب غباي، وعاد التحالف يخسر بشكل كبير في قوته، ما يعني أن الحزب المؤسس لإسرائيل سيكون حزبا صغيرا هامشيا في الانتخابات المقبلة، في حال بقيت الأوضاع على ما هي عليه وفق

الاستطلاعات. فحصول “المعسكر الصهيوني” على ١٠ مقاعد ستكون منها حصة لحزب “الحركة”.

في إثر ذلك تعالت أصوات في حزب العمل لإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الحزب، وبدأت بورصة الأسماء تتحرك من جديد، إلا أن أي تغيير، أو القبول برئاسة غانتس لقائمة “المعسكر الصهيوني”، سيحتاج إلى قرار من حزب العمل، ومن السابق لأوانه حسم مثل هذا السيناريو.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حزب العمل لم يستثمر القوة، التي حققها في انتخابات ٢٠١٥، لتكون رافعة له، وليطرح نفسه بديلا لحكومة الليكود، بمستوى مقنع للجمهور. وبدلا من هذا، فإنه منذ الانتخابات الأخيرة، زاد في زحفه نحو مواقف اليمين الاستيطاني.

ويبدو أن هذه الحال تُعزّز من حالة التخبث في حزب العمل، الذي بدأت شخصيات أو مجموعات نواب منه تبحث عن حبال خلاص سياسية، وكان هروباها نحو مواقف اليمين الاستيطاني، وهذا ظهر، على سبيل المثال، في تعديل برنامج الحزب في مطلع العام ٢٠١٦، بعد ٩ أشهر من الانتخابات الأخيرة، ليدعو الحزب إلى انفصال أحادي الجانب عن تجمعات سكانية في الضفة، ستصبح كانتونات مغلقة على نفسها، وأن يتم تأجيل أي مفاوضات لعشر سنوات أو أكثر. وتبعت هذا برامج أشد تطرفا، كالذي طرحه عضو الكنيست إيتان كابل، في نهاية أيار الماضي، وكالتي طرحته مجموعة نواب أخرى بالتزامن مع برنامج كابل.

وينضم إلى هذا ازدياد دعم “المعسكر الصهيوني” بشقيه لقسم كبير من القوانين الداعمة للاحتلال والاستيطان، والقوانين التي تستهدف السلطة الفلسطينية، مثل الدعم الجارف لقانون سلب أموال الضارب الفلسطينية، بقدر ما تدفعه السلطة والجهات الفلسطينية ذات الشأن للأسرى وعائلاتهم وللأسرى المحررين وعائلات الشهداء. وفي حالات كثيرة فإن عدد أعضاء الكنيست من “المعسكر الصهيوني” المعارض، الذي يدعم هذه القوانين، إما مساو لعدد نواب الليكود أو حتى يتجاوزه، بمعنى أنه توجد حالة تعبئة في الكتلة للتمائل كليا مع مواقف ومبادرات اليمين الاستيطاني.

الجمهور الإسرائيلي “العائم” واسع

في أي مكان في العالم، وفي كل عملية انتخابات

حول حزب «يش عتيد» ووهم البديل للسلطة الحاكمة!



صورة تجمع نفتالي بينيت (يسار) ويائير لبيد في الكنيست.

مسلك الأحزاب الشخصية مثل حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان.

لكن لبيد انتهج نهجا مختلفا عن أبيه، فلم يظهر حزبه كعماد للمتدينين بالمطلق، بل كمنصتر للطبقة الوسطى، وقد أدرج في قائمته رجال دين، يتبنون مواقف متقدمة في قضايا الاقتصاد والمجتمع (مثل وزير التربية والتعليم السابق عن الحزب شاي بيرون). وفي موقع الحزب يظهر الأساس الإيديولوجي

له ضمن صيغة «من نحن». ويعدد الحزب المحاور الأساسية لتوجهه الإيديولوجي في القضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فيجدد أولا رؤيته لهوية الدولة: «نحن نؤمن تكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح تصور أنبياء إسرائيل، نحن نؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية، تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع»، ويشير إلى رؤيته للعلاقة بين دولة إسرائيل وبين يهود العالم: «نحن نؤمن أن من واجب الدولة أن تعمل كمرکز للشعب اليهودي، الاهتمام بكل يهودي ملحق بسبب يهوديته على وجه الأرض».

ويشير الأساس الإيديولوجي إلى أن الحزب انطلق من داخل الإجماع الصهيوني- اليهودي حول هوية الدولة، فالدولة بالنسبة له لا يجب أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، بل عليها أيضا أن تكون ذات أغلبية يهودية، ودولة الشعب اليهودي في كل مكان.

وفي الجانب الاقتصادي ينادي الحزب بزيادة المشاركة في سوق العمل لدى قطاعات غير فاعلة في المجتمع الإسرائيلي، ويؤكد أن على الدولة الاهتمام بالطبقة الوسطى لكونها الطبقة المنتجة في السوق.

وتظهر يمينية الحزب في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء فيه: «لا يوافق حزب «يش عتيد»

نتنياهو، ولعل أشهرها خيار قائمة تجمع بين بيني غانتس، رئيس هيئة الأركان السابق، وعدد من الجنرالات.

وفي الاستطلاعات التي نشرت تباعا منذ شهر أيار هذا العام يلاحظ تراجع مستمر في شعبية حزب لبيد وشخصه، في مقابل صعود تمثيل حزب الليكود وشعبية نتنياهو، حيث يحصل حزب لبيد على ما يقارب ١٨ مقعدا في جميع الاستطلاعات تقريبا، مقابل ٣٢ مقعدا لليكود، وهذا الأمر إذا ما تحقق على أرض الواقع ينهي آمال لبيد وحزبه في تعديل الحكومة الراهنة.

«يش عتيد»: تذكير بالواقف

أسس حزب «يش عتيد» الإعلامي يائير لبيد، وهو ابن الصحافي يوسف طومي لبيد (١٩٣١- ٢٠٠٨)، عشية انتخابات ٢٠١٣. وقد انضم أبوه من قبله إلى حزب «شينيوي» (“التغيير”)، وهو حزب عرف نفسه بأنه حزب الوسط، وانطلق من سياسات وخطاب معاد للمتدينين اليهود الأرثوذكس (الحريديم). وقد حقق الحزب نجاحات انتخابية كبيرة، لكن لم يكن حال حزب «شيدوي» مختلفا عن حال كل الأحزاب التي أطلقت على نفسها اسم أحزاب الوسط، حيث ظهرت واختفت كلها من الحياة السياسية الإسرائيلية، بعد نجاحات مرحلية حققتها في الانتخابات، الأمر الذي ظل أمثالا أمام لبيد الابن عند تأسيس حزبه.

أنشأ لبيد حزب «يش عتيد» كحزب وسط، وتوجه في خطابه إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية، مركزا على موضوع المساواة في تحمل العبء، أي فرض الأعباء الاقتصادية والعسكرية على كل قطاعات المجتمع الإسرائيلي، وذلك بداءعاًن الطبقة الوسطى الإسرائيليين العلمانية هي التي تتحمل الأعباء وحدها، بينما هناك قطاعات، وخاصة المتدينين اليهود، لا يشاركون في هذه الأعباء. وكلمة «عبء» هي المصطلح المتداول إسرائيلييا للإشارة إلى أن هناك من يقوم بواجبات، وهناك من يأخذ حقوقا فقط دون أن يقدم واجبات، وهو خطاب وان أظهره لبيد كخطاب يعبر عن وسط الخارطة السياسية، فهو في الحقيقة خطاب اليمين، فحزب «يسرائيل بيتينو» (“إسرائيل بيتنا”) الروسي الذي قاده أفيفدور ليبرمان، حصل على ١٥ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٩، بسبب رفقهِ لشعار «لا حقوق في دون واجبات»، وكان موجها بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل، وقد استبدل هذا الشعار في الانتخابات الأخيرة بشعار «المساواة في تحمل العبء».

واختار لبيد قائمته للانتخابات بشكل شخصي، فالحزب لم يجر انتخابات تمهيدية داخلية لاختيار أعضاء القائمة، وهو في هذا المنحى سلك مسلك الأحزاب الدينية مثل شاس ويهدوت هتورا حيث يختار مجلس رجال الدين أعضاء القائمة، وكذلك سلك

الإسرائيلي عليهم، ولا يشكلان فعليا أي معارضة حقيقية لنتنياهو خاصة إذا ما أخذنا الشأن الفلسطيني بعين الاعتبار. فخلال أحداث غزة الأخيرة وإطلاق حركتي حماس والجهاد عددا من الصواريخ باتجاه إسرائيل، كتب زعيم حزب «يش عتيد»، يائير لبيد، في حسابه الشخصي على تويتر: «الهجوم نحو البلدات الإسرائيلية بجوار قطاع غزة لن يمر دون رد. أجهزة الأمن سترد بالقوة اللازمة». أتامل أن أسمع من العالم تنديدا واضحا ضد الهجوم المكثف على مدنيين عزل». وتأتي تصريحات لبيد هذه والتغيرات في سلوكه وتوجهاته الحزبية التي يمارسها على أرض الواقع بالتزامن مع العديد من قضايا الفساد التي تطال نتنياهو وزوجته لبيد من قضايا الفساد التي تطال نتنياهو وزوجته لبيد مرشحا مناسبا ليشغل منصب رئيس الحكومة، وقد جرى هذا الاستطلاع في وقت كانت فيه آراء الرأي العام متضاربة بشأن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ظل انتشار فضيحة أخلاقية لابنه يائير، حيث جرى الكشف عن تسجيل صوتي له تحدث فيه عن دور والده في صفقة غاز، وجرى الكشف عن التسجيل في وقت تجري فيه الشرطة الإسرائيلية تحقيقات بشأن شهبات فساد ضد نتنياهو يعد لبيد شاهدا أساسيا فيها. وجاء هذا الاستطلاع أيضا في ظل تمرير الكنيست لمشروع قانون يحظر التجارة أيام السبت ويمنع معظم المتاجر من العمل يوم السبت، حيث أكدت الغالبية من العينة المستطلعة معارضتها لسن قانون كهذا.

وقبل ذلك بين استطلاع رأي أجرته القناة التلفزيونية العاشرة، في تشرين الثاني ٢٠١٧، أنه لو أُجريت انتخابات في ذلك الوقت لحصل كل من حزب الليكود وحزب «يش عتيد» على عدد متساو من المقاعد يصل إلى ٢٤ مقعدا في الكنيست لكل منهما، وظهر الاستطلاع أن ٢٤٪ من العينة المختارة اعتقدت أن نتنياهو هو أكثر شخص مناسب ليشغل منصب رئيس الحكومة، بينما رأى ١٨٪ أن لبيد يشكل الشخص المناسب لنفس المنصب، وثالث العينة أكدت أنها لا تفضل اختيار أي شخصية في الحكومة الحالية لشغل منصب رئيس الحكومة.

وتبين استطلاعات الرأي هذه تصاعدا مستمرا في شعبية حزب لبيد، الذي يعتمد على شخصيته وكاريزميته، والسير وفق ما تلمية الاعتبارات السياسية الإسرائيلية، ودور العوامل القومية والهوياتية في السياسة، والسير باتجاه التشكيك ووضع علامات تساؤل حول مدى نجاعة السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومات التي ترأسها نتنياهو منذ انتخابات ٢٠٠٩ والأوضاع العديدة التي يرتكها، والتركيز على النتائج السلبية التي تدفع قرارات نتنياهو إسرائيل إليها من أجل كسب مزيد من التأييد الشعبي لحزبه، لكن لبيد وحزبه بدأوا بالسير وفق ما يفرضه المجتمع

جدل التسوية بشأن القانون البولندي الخاص بالهولوكوست:

نتنياهو سعى لخدمة مصالح راهنة لسياسة الاحتلال وليس دفاعا عن أي حقائق تاريخية!



ماتيويس مورافيتسكي.



بنيامين نتانياهو.

الهولوكوست، وكتب عدد من المحللين والباحثين أن المسألة مرتبطة برهانات سياسية إسرائيلية على قوى أوروبية لكي تدعمها أمام سياسة الاتحاد الأوروبي التي تتميز بدرجة من النقدية فيما يخص الاحتلال الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. فاليمين الإسرائيلي مشغول منذ سنين بالبحث عن حلفاء أوروبيين ليرفعوا أيديهم معه في مؤسسات الأمم المتحدة، ويفضوا الطرف عن سياساته في المناطق المحتلة. ومن الملائم القول إن لجنة الاحتلال الإسرائيلي تلاحق أصحابه কিفما اتجهوا، نحو الحاضر ونحو التاريخ.

الأستاذ الجامعي والباحث الإسرائيلي الأبرز في تاريخ وفكر الفاشية، البروفيسور زئيف شتيرنغيل، رأى في مقال (صحيفة "هارتس") أن نتانياهو يعمل من أجل دعم إسرائيل "في الكتلة القومية، العنصرية، الاسامية، البولندية والهغفارية، عدو الغرب الليبرالي. تحاول أنجيلا ميركل استخلاص الدروس من الماضي غير البعيد وتطبيق مبادئ إنسانية، لذلك هي مكروهة في وارسو وبودابست، وليست محبوبة حقا في واشنطن والقدس. لدى بنيامين نتانياهو لا يتعلق الأمر بانتهازية أو تضحية بالمبادئ من أجل مصلحة إسرائيلية. الواقع هو أن بولندا المناوئة لليبرالية والتي تكره الأجانب، سودا وامسليمن، قريبة من قلبه، وتمثل النموذج السياسي والاخلاقي له". قال متحمها إياه.

ويلاحظ الباحث أن بعض العناوين الأوروبية تلتقي مع النهج الإسرائيلي المتشم بالعرف والإملاء ومعاداة كل "آخر". فيكتب كيف "انهم يعرفون أنه منذ خمسين سنة تسير إسرائيل على ملايين العرب، بتفقيهم في وضع دائم من الدونية، وتطبيق في "المناطق" المحتلة نظام "الابارتهايد". في إسرائيل في الداخل، حكم اليمين المتطرف بدمر النظام الديمقراطي الذي ورثه من اليسار المكروه ومن اليمين الليبرالي الذي ذفن منذ زمن. بالنسبة للهغفارين والبولنديين فإن إسرائيل هي حليفة مثالية. صحيح أنه توجد لبولنديين خلافات في الرأي معنا حول تفسيرات المحرقة، لكن هذا أمر يمكن تسويته بسهولة. وهذا هو الدليل: الإعلان البولندي، الذي هو وثيقة مشينة ووضيعة، وقع بسرور من قبل رئيس حكومة إسرائيل الذي يبرز نفسه أيضا زعيما للشعب اليهودي".

البولنديين اليهود في أي وقت خلال الحرب. لم تفشل معظم المقاومة البولندية في حركاتها المختلفة في مساعدة اليهود فحسب، بل لم تشارك بشكل نشط في منع اضطهادهم".

وعلق موقع "تايمز أوف إزرائيل" أنه في حين يبدو أن الإعلان الإسرائيلي- البولندي المشترك (الذي يروج له البولنديون بنشاط من خلال إعلانات على صفحات كاملة في الصحف في جميع أنحاء العالم) يعطي نفس التوازن للبولنديين الذين ساعدوا اليهود وأولئك الذين اضطدهم، ويقول بيان "ياد فاشيم" إن "عقودا من الأبحاث التاريخية تكشف عن صورة مختلفة تماما: كانت مساعدة البولنديين لليهود خلال المحرقة نادرة نسبيا، وكانت الهجمات ضد اليهود وحتى قتلهم ظواهر واسعة الانتشار. كان هناك بولنديون قاموا بجهود "مؤيرة للإعجاب" لإقاذ اليهود، لكن هذا "لا يمكن عرضه على أنه للمجتمع البولندي ككل، إن محاولة تضخيم الإغاثة التي امتدت إلى اليهود وتصويرها على أنها ظاهرة واسعة الانتشار، وتقليل دور البولنديين في اضطهاد اليهود، تشكل جريمة ليس فقط للحقيقة التاريخية، ولكن أيضا لذكرى بطولة الشرفاء بين الأمم".

بيان "ياد فاشيم" أشار إلى أن "إلغاء القسم المؤثر للجدل من القانون البولندي الذي ينص على فرض عقوبات جنائية على الأشخاص الذين يتهمون الأمة البولندية بالتواطؤ في الجرائم النازية هو أمر مهم بلا شك. إلا أن الاستبعاد يعكس الاستثناء الصريح الذي تم إجراؤه للبحث الأكاديمي والسعي الفني في صياغة التعديل"، ونوه إلى أن من يتهم بولندا بالتواطؤ ما زال تحت طائلة ملاحقته المدنية.

«نتانياهو يعمل على دمج إسرائيل في

الكتلة القومية العنصرية الاسامية»

وضع عدد من المتابعين التسوية التي حققها نتانياهو مع حكومة بولندا في إطار أنسي ولسن كما زعمت الحكومة الإسرائيلية، دفاعا عن حقائق تاريخ

صباح نشر الإعلان تعرض لهجوم حاد من اليسار واليمين الإسرائيليين، بتهمة الإضرار بحقيقة الأحداث التاريخية، والمساس بالناجين من الهولوكوست. بل هناك من ألمح إلى «صفحة» تنقل بموجبها الحكومة البولندية سفارتها إلى القدس وتدمر إسرائيل في مجلس الأمن الدولي.

ما حدث هو أن «حزب القانون والعدالة» الحاكم في بولندا، حذف التهديد بسجن من يلمحون إلى أن بولندا كانت متواطئة في جرائم النازيين ضد اليهود. وفي تحول مفاجئ، صوت البرلمان على التعديل في جلسة طارئة بعد قليل من طلب رئيس الوزراء ماتيويس مورافيتسكي من المجلس تغيير القانون الصادر قبل نحو أربعة أشهر. ووقع الرئيس أندريه دودا القانون لاحقا (وفقا لـ رويترز، جاءت تلك الخطوة في وقت يسعى فيه حزب القانون والعدالة القومي لتعزيز العلاقات الأمنية مع واشنطن، وبينما يواجه «زيادة في التدقيق» من الاتحاد الأوروبي. وكانت حكومة حزب القانون والعدالة قد قالت إن القانون «ضروري لحماية سمعة البلاد» لكن إسرائيل والولايات المتحدة اعتبرتا أنه يصل إلى حد طمس التاريخ). وعلى الفور عزب نتانياهو في بيان رسمي عن مساعدته لقيام بولندا «بالإلغاء التام لمواد القانون... التي أثارت عاصفة وقلقا في إسرائيل وبين المجتمع الدولي»، وهو ما كان رئيس حزب «البيت اليهودي» الوزير نفتالي بينيت، كانه ينتظر ليهاجم نتانياهو بشكل وصف بغير المسبوق إذ قال: «إن الإعلان المشترك لإسرائيل وحكومة بولندا يشكل عارا مليئا بالكذب ويمس بذكرى ضحايا الهولوكوست. بصفتي وزير التعليم المسؤول عن تدريس كارثة الهولوكوست، أرفض هذا التصريح رفضا باتا لأنه يتخلل عن الحقائق والتاريخ، ولن يدرس في جهاز التربية والتعليم. أطلب رئيس الحكومة بإلغاء التصريح أو طرحه للمصادقة في الحكومة». زعيم "يش عتيد" يائير لبيد أيضا اعتبر «البيان الذي وقعته نتانياهو مع رئيس وزراء بولندا هو وصمة عار وإحراج فاضح لذكرى ضحايا المحرقة".

وفقا لمحللين، كان بوسع نتانياهو تحفل انتقادات السياسيين ولكن -وفقا للموقع المذكور- جاءت الضربة القضائية التي تعرض لها نتانياهو عندما نشر متحف الهولوكوست «ياد فاشيم» بيانا هاجم فيه الاتفاق بشدة وقال: «هناك في الحقائق التاريخية التي فحصناها فصحا قبيحا، والتي عرضت كحقائق لا ليس فيها، أخطاء خطيرة واحتيال، ويتضح أنه بعد إلغاء البند الذي يجري الحديث عنها ما زالت أهداف القانون دون تغيير، بما في ذلك إمكانية الإضرار الحقيقي بالباحثين، البحث الحر، وبذاكرة التاريخ حول الهولوكوست!»

مؤرخو متحف الهولوكوست: أخطاء وخذع

جسيمة في البيان الحكومي المشترك!

"ياد فاشيم" أصدر بيانا صحافيا طويلا يشرح فيه مؤرخوه لماذا يعارضون المصادقية التاريخية للبيان المشترك، بل أيضا انهم غير راضين عن التعديل البولندي للقانون المؤثر للجدل، وكتبوا: "لقد أظهر مسح شامل قام به مؤرخو ياد فاشيم أن التأكيدات التاريخية، التي قدمت كحقائق غير قابلة للتشكيك في البيان المشترك، تحتوي على أخطاء وخذع جسيمة، وأن جوهر النظام الأساسي يبقى دون تغيير حتى بعد إلغاء الأقسام المذكورة أعلاه، بما في ذلك إمكانية ضرر حقيقي للباحثين، إجراء البحوث دون عوائق، والذاكرة التاريخية للمحرقة". في الواقع، أضافوا، فإن البيان "يحتوي على صياغة إشكالية للغاية تتعارض مع المعرفة التاريخية الحالية والمقبولة في هذا المجال". والإعلان المشترك بين إسرائيل وبولندا "يُدعم بفعالية رواية دحضتها الأبحاث منذ زمن طويل، وهي في الأساس أن الحكومة البولندية في المنفى وسلحتها السرية سارعت إلى كل ما في بولندا المحتلة وأماكن أخرى - إلى إحباط إبادة اليهود البولنديين". ومع ذلك، يضيف المؤرخون الإسرائيليون أن الحكومة البولندية في المنفى وممثليها في بولندا المحتلة من قبل النازيين "لم تتصرف بحزم نيابة عن المواطنين

كتب هشام نفاع:

رئيس حكومة اليمين الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لا يتوزع عن استخدام الهولوكوست والجرائم النازية ضد اليهود الأوروبيين في منتصف القرن العشرين، لفرض تحقيق المكاسب السياسية النفعية الأنية. على سبيل المثال، في كانون الأول الماضي اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية أمام منتدى «سابان» في الولايات المتحدة أن «كلا النظامين في ألمانيا النازية وإيران لديهما أمر مشترك هو الالتزام بقتل اليهود من دون رحمة وفرض حالة من الطغيان والإرهاب». ليواصل بعد ذلك عزوته وهو متعلق فحرا بتصريح لولي العهد السعودي محمد بن سلمان هاجم فيه إيران واعتبر زعيمها علي خامنئي «هتلر الشرق الأوسط». فحفاظ الاتفاق بين الرجلين، الإسرائيلي والسعودي، تتزايد وتتراكم يوما.

وهكذا، في فضاء سياسي صهيوني يرفض مقارنة أية جريمة مهما بلغت وحشيتها بجرائم النازيين، الهولوكوست، ويعتبرها فريدة تاريخيا ليس هناك ما يمكن أن يقارن معها، لا يتردد السياسي المنتخب رقم واحد في نعت آخرين بالنازية ووصفهم بهتلر، ليفتح الباب للربح من دفتيه على إجراء المقارنات المتعلقة بالهولوكوست، فلماذا تصخ مقارنات مع من اقترف الجريمة ولكن ليس مع من وقعوا ضحايا؟ هذا التناقض وهذه الازدواجية لن توفقها طبعاً حجج المنطق ولا العقل، لأنها نزعاً تتخطى أصلا هذا وذلك عبر طريق التفاضلية لا ترى أمامها ولا تؤدي سوى إلى المصلحة، المنفعة، المكسب السياسي، متخففة حتى من المعايير التي تضعها بنفسها وتجليها على الآخرين.

في مطلع شهر تموز الجاري ثارت في إسرائيل عاصفة غضب على نتانياهو بسبب تسوية توضح اليها مع نظيره البولندي ماتيويس مورافيتسكي تتعلق بتخفيف بعض بنود قانون بولندي يجرم من يتهم البولنديين بالصلوع في جرائم ضد اليهود، أو يستخدم عبارات مثل «معسكر إبادة بولندي»، وتعود القضية إلى مطلع هذا العام حين تم تقديم مشروع قانون في وارسو نص على أن «كل من يتهم علناً بأن الأمة البولندية، أو الدولة البولندية، مسؤولة أو متواطئة في الجرائم النازية التي ارتكبتها الرايخ الألماني الثالث، يتعرض لعقوبة مالية أو عقوبة سجن تصل إلى ثلاث سنوات، ولكن لا يوجه للشخص أي اتهام إذا كان فعله جزءا من الأنشطة الفنية أو العلمية».

الأصداء الغاضبة على هذا التزييف للتاريخ، وفقا لكثير من الرؤى، لم تتأخر. جميعها أشارت إلى حقائق تاريخية متفق عليها، منها أن قرابة (١٦ مليون شخص، معظمهم من اليهود، قتلوا في معسكر أوشفيتز قبل أن تحرره القوات السوفييتية عام ١٩٤٥، كذلك، يقول المؤرخون إن أفرادا أبلغوا عن جيرانهم اليهود للألمان بل وشاركوا في قتلهم أيضا، من خلال أعمال مثل الإعلام عن أماكن اختباء اليهود للحصول على المكافآت والمشاركة المباشرة في أعمال قتل (بي بي سي، شباط ٢٠١٨).

هجوم من اليسار واليمين على نتانياهو

الحكومة الإسرائيلية التي تدعي أنها تمثل الشعب اليهودي وتحافظ على وقائع الهولوكوست الحقيقية، سارعت إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة البولندية حول القانون لصده وعرقلته. ومن هذه النقطة قبل نحو خمسة أشهر وصلا إلى الأسابيع الأخيرة، ظهر نتانياهو بولن قائم جداً. ووفقا لموقع «المصدر»، برغم أنه تم إجراء تعديلات معينة على القانون، لا سيما حقيقة عدم اتخاذ تدابير جنائية ضد من يدي خلف تلك الحقيقة، فما زالت مضامينه تثير قلقا كبيرا، وقد علمت الحكومة البولندية أكثر من ذلك، عندما نشرت في صفح كثيرة في العالم، وفي إسرائيل أيضا، إعلانات تضمنت صيغة الاتفاق مع نتانياهو، وهكذا جعلت نتانياهو شريكا في العملية. نتانياهو يدعي أنه لم يعرف ذلك مسبقا إلا أنه منذ

اليمن الإسرائيلي لا يجد سوى الأحراب العنصرية الأوروبية حليفاً له ضد مستحقات إرساء سلام عادل!

يفسر زعماء اليمين الإسرائيلي، الذين يسوقون أنفسهم كممثل الديمقراطية الوحيدة الشرق أوسطية، كيف لا يرتاحون سوى بالتقارب مع أحزاب تصنف في خانة الفاشية في أوروبا! لكن الجواب يظل بكل بساطة في أن حماية مشروع الاحتلال بات غاية تبرز كل واسطة، مهما انحدرت.

قبل سنوات شنت الجاليات اليهودية في أوروبا هجوما حادا ضد حزب الليكود، بعد تسريب أنباء عن قيام منسق الإعلام والعلاقات الخارجية لحزب الليكود بدعوة منسق الشؤون الخارجية لحزب الحرية النمساوي اليميني لزيارة إسرائيل، على الرغم من كون هذا الحزب مدرجا ضمن «القائمة السوداء» لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الجمعية العامة لـ «الكونفرس اليهودي الأوروبي» اتهمت الليكود الذي يزعّمه نتانياهو بإقامة علاقات من وراء الكواليس مع الحزب النمساوي اليميني، وقالت إن سياسيين كبار في إسرائيل يقيمون علاقات مع اليمين المتطرف في أوروبا سرا. رئيس اللجنة التنفيذية للجاليات اليهودية في بريطانيا وجّه خطابا حاد للجهة إلى السفارات الإسرائيلية في دول أوروبا وإلى الحكومة في تل أبيب.

في السياق نفسه، كشف موقع ميديا بارت الفرنسي في شباط المنصرم عن «علاقات مشبوهة بين اليمين الإسرائيلي وأحزاب سياسية أوروبية وأميركية مناهضة لليهود». مؤكداً أن نتانياهو والليكود لا يترددان منذ سنوات عديدة في تجاوز ما كانت تعتبر خطوط حمراء، وحدد أن هذا يتم ضمن محاولة لإيجاد أرضية مشتركة لرفض الإسلام، وبهذه الطريقة فإن الجماعات العنصرية الأوروبية لم تعد معادية للسامية، كما أن اليمين الإسرائيلي يتمكن من اجتذاب المزيد من الدعم لبناء مستوطنات، وممارسة العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقرعة. ينطبق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة الأميركية حيث أشار الموقع الفرنسي إلى أن «المجتمع اليهودي الأميركي لم يشهد مثل هذا المستوى من معاداة السامية في الخطاب السياسي والعلم منذ ١٩٣٠». ويفسر الموقع أن «الخطاب الأبيض» الذي شجعه دونالد ترامب ومحيطوه يعد أملا أساسيا في تفشي ذلك الخطاب. كل هذا لا يمنع اليمين الإسرائيلي من امتداح الإدارة الأميركية برئاسة ترامب بدرجات نفاق غير مسبوقة، فلما سبق القول: كل شيء ميز لحماية مشروع الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي!

الكاتب الإسرائيلي الشجاع جدون ليفي لخص هذا بالقول: «عندما تعتمد المصادقة مع إسرائيل على دعم احتلال الأراضي الفلسطينية، فليس لدى إسرائيل أي صديق سوى العنصريين والقوميين، فهؤلاء يحبون إسرائيل لأنها تحقق أحلامهم المبتغاة في قمع العرب، وإسداء معاملة للمسلمين، ونزع ممتلكاتهم، وقتلهم، وهدم منازلهم، والدوس على كرامتهم»!

هذا لم يكن موضوعا سياسيا مختلفا فيه. في السنوات الأخيرة حدث تغير، والحلف مع دول فيسفراد عبر عن ذلك بصورة جيدة"، قال.

من هنا تتوصل الكتابة إلى أن تمسك نتانياهو بالإسراع في حل مشكلة القانون في بولندا، كما قالت جهات سياسية إسرائيلية، كان مرتبطا أيضا برغبته في تسوية الخلافات مع الدولة على خلفية العلاقات الأخذة في التوثق في الساحة الدولية. بكلمات أخرى، إن ما حرك نتانياهو ليس الزعم الإسرائيلي المعهود عن تمثيل الشعب اليهودي والحفاظ على وقائع الهولوكوست الحقيقية"، بل تمثيل مصالح جهاز الاحتلال والاستيطان والحفاظ على الوقائع الناجزة بالقوة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية!

وتعد العلاقات اليمينية الرجعية المتطرفة بشقيها الإسرائيلي والأوروبي محط اتهام وتحليل منذ سنوات. في آذار ٢٠١٥ تحدثت مجلة "نيوزويك" الأميركية عما وصفته بأنه "حلف غير مقدس بين اليمين الأوروبي ونتانياهو". وأشارت إلى عدم الرضى الأوروبي بعد فوز نتانياهو في الانتخابات الأخيرة، مشيرة إلى أن صحيفة "إلبايس" الإسبانية كتبت: "فاز الخوف في الانتخابات"، وجاء في افتتاحيتها: "في إسرائيل الخوف هو الملك، والذي يتربع على العرش هو نتانياهو"، بينما قالت صحيفة "لوموند" الفرنسية: "إن فوز نتانياهو يدفع باحتمال تحقيق تسوية مشرفة للنزاع الفلسطيني إلى قلب المجهول". أما الذين كانوا راضين عن هذا الانتخاب فهم أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، حيث أن "شعورا بالفرح ساد اليمين المحافظ والهامشي، والجماعات المعادية للأجانب والجماعات المحلية والأحزاب الشعبية، لفوز نتانياهو في الانتخابات".

علاقات مشبوهة بين اليمين الإسرائيلي وأحزاب أوروبية وأميركية مناهضة لليهود!
هذا التهليل يأتي من أحزاب «الديها تاريخ طويل في معاداة اليهود أو السامية»، كما قالت «نيوزويك» (حزب الحرية النمساوي، والجهة الوطنية الفرنسية، وأشار تحقيق المجلة إلى اليميني الهولندي المتطرف خيرت فيلدرز القائل إن «فوز نتانياهو جيد لعدة أسباب، فنحن نشاركه مواقف ضد إيران، ومعارضته لإقامة الدولة الفلسطينية في يهودا والسامرة»، وإلى منسق الشؤون الخارجية في حزب الحرية النمساوي ديغيد لازار القائل إن فوز نتانياهو «أمر جيد لإسرائيل، وهو أيضا جيد لأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا؛ لأنه يعرف أن أول ما يهدد أوروبا هو الأسلحة».

موضوع العجرة". نتانياهو يلعب في مساحة هذا الشرخ، لتكريس سياسة الاحتلال والتوسع، إنه يبحث عن آياد تدعمه في الأمم المتحدة، وهي مقايضة واضحة لا يحاول أي طرف فيها إخفاء انتهازته.

نتانياهو يستخدم مجموعة «فيسفراد» لتقويض الاتحاد الأوروبي

هذا الصراع «الأوروبي الداخلي»، كما تصفه الكتابة، مركب وحساس، وتستغله في السنوات الأخيرة إسرائيل من أجل تغيير نخط نماذج القرارات المتعلقة بها في مؤسسات الاتحاد. وتقنيس مراقبين في أروقة بروكسل يتحدثون عن «تأثير ميرر»، خلقة تحالف إسرائيل مع «فيسفراد»، على قدرة نشر تصريحات مشتركة باسم كل الـ ٢٨ دولة الأعضاء، «هذا كان نجاحا لنسبة نتانياهو، أن يستخدم هذه المجموعة من أجل تقويض الاتحاد الأوروبي»، قالوا. هذه الظاهرة غير محدودة فقط بالدول الأربع المذكورة، بل هناك علاقة مشابهة بصورة أقل أو أكثر أيضا مع النمسا، ومع رومانيا وبلغاريا وليطا وقبرص وحتى مع اليونان، «عندما يريد الاتحاد إخراج شيء ما باسم كل الدول، فتلما يحدث في الشؤون الخارجية، تكون حالات متكررة توقف فيها هغفاريا بالذات هذه التصريحات أو تطلب بتخفيف الانتقاد لإسرائيل إلى مستوى لا تستطيع فيه دول أخرى التوقيع على التصريح، وهكذا يتم الغاؤه»، قال المراقبون وفقا لهنداو.

مارتن كولتشنينو هو مدير جمعية ذات توجهات ليبرالية باسم "مشروع الشرق الأوسط الأوروبي"، مقرها في بروكسل، وقد وصف ذلك كما يتقبسه المقال: "دول فيسفراد وعلى رأسها هغفاريا تضعف بصورة متزايدة وحتى تمنع تصريحات مشتركة لاتحاد الأوروبي عن النزاع (الإسرائيلي الفلسطيني) وتضخم اليها أحيانا دول أخرى من شرق أوروبا مثل رومانيا وبلغاريا أو كرواتيا. هذه الديناميكية غير جديدة، لكن المنع تحول إلى ظاهرة متزايدة أكثر حرما في السننيتين - الثلاثة الأخيرة. لقد أصبح من الصعب أكثر على الاتحاد التحدث بصوت واحد وواضح عن الصراع».

أما د. نمرود غورن، رئيس المعهد الإسرائيلي للسيااسات الخارجية الإقليمية «ميثافيم"، فيعتقد أنه من خلال تحسيس العلاقات مع دول فيسفراد على حساب الدول الليبرالية الكبيرة في غرب أوروبا، فإن إسرائيل تضر بصديقات أكثر أهمية. إسرائيل تفضل بصورة تقليدية تعزيز علاقاتها مع دول معينة في أوروبا على الاتحاد الأوروبي، في السابق كان هناك أيضا اعتراف إسرائيلي مواز وموسع بشأن أهمية العلاقة مع الاتحاد، من ناحية المصالح المشتركة ومن ناحية الهوية والقيم.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي